

الفصل السابع
عمالة الأطفال
النهاية فى أول الطريق

أولاً: مقدمة ومشكلة الدراسة:

بعد أن أسدل القرن العشرين ستاره، وبين عشية شمس عهد قديم، وإطلالة شمس عصر جديد، حرى بنا أن نتدارك طبيعة ذلك الوليد، متخذين من نهاية ذلك العهد (القرن العشرين) وما جري فيه من أحداث وتغيرات؛ شكلت قسماً ذلك العصر الجديد، قاعدة نطل منها علي أحواله، لنجد أنفسنا أمام مفارقات هائلة تجلت بحلول ذلك العصر، يمكن تمييزها من خلال قسماً متعددة، تبين أوجه التباين ما بين التشكيلات المتقدمة والمتخلفة من المجتمعات، ويتم التعبير عن تلك القسماً – المشتركة اجتماعياً – من خلال ظواهر مجتمعية، تظهر تجلياتها في البلدان المتخلفة، ومن أهم هذه الظواهر ما يسمي (بظاهرة عمالة الأطفال) تلك الظاهرة التي جاءت كمردود طبيعي للإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه المجتمعات؛ حيث كان للمتغيرات البيئية والاجتماعية هذه انعكاساته السلبية علي حقوق الطفل، إذ أنها أدت إلى تزايد معدلات الفقر والمرض والامية في كثير من مجتمعات العالم الثالث؛ مما دفع كثير من الأسر إلى الزج بأبنائها في سوق العمل.

وتمثل عمالة الأطفال مظهراً مهماً للمعاناة الإنسانية في أشجع صورها على مر العصور واختلاف الأمكنة والثقافات والمجتمعات برمتها، فهي جزء لا يتجزأ من تاريخ الحضارات الزراعية القديمة التي انطلقت من الشرق، وهي أيضاً جزء من تاريخ الحضارة الصناعية الأحدث التي انبثقت من الغرب، فكما ساهم أطفال الشرق في حفر القنوات وري الأرض وحرثها وحصادها، ساهم أطفال الغرب في التراكم الرأسمالي الذي أحدثته الثورة الصناعية في الغرب بأسره؛ مما يشير إلى وجود رابطة وشيجة بين ثقافات الشعوب والعمل المبكر للأطفال، وإذا كان الأمر مرتبطاً بالثقافة فمن الخطأ أن يتم تشخيص المشكلة

تشخيصاً كمياً بالأعداد والنسب فحسب، ولكن من الضروري أن يتم تشخيص المشكلة كينياً وفق معطيات وشروط هذا العمل وناتجه الاجتماعي والإنساني. فالمسألة لا تنحصر في عمل الأطفال وحسب وإنما تعني بالأساس استغلال هذا العمل من جانب واستغلال الطفولة نفسها من جانب آخر، حيث يكتنف عمل الأطفال - كظاهرة استغلالية- قائمة طويلة من المؤشرات التي تعبر عن أشكال العنف المختلفة التي تمارسها الأسرة والمجتمع إزاء أبنائها، بما يمثله ذلك السلوك من خرق لحقوقهم الإنسانية.

وتتضح فجاجة هذا الاستغلال في حالات إصابات العمل والمرض الناجم عن طبيعة العمل، حيث تصل نسبة المخاطر إلى 20% من الأطفال العاملين في بعض الدول خصوصاً في الريف، كما يتضح أكثر في حالات حوادث العمل المؤدية إلى الموت الفردي وأحيانا الجماعي، وتكتمل الصورة المؤلمة بوجود نسبة من الأطفال العاملين 20% أيضاً في بعض الدول يعملون وهم دون سن العاشرة، وهو ما يجعلنا ننظر إلى ظاهرة عمالة الأطفال باعتبارها الوجه الآخر لظاهرة الحرمان من الطفولة ذاتها، وتقدر منظمة العمل الدولية " *I.L.O* " عدد الأطفال العاملين في العالم بنحو 250 مليون طفل في الفئة العمرية من سن 5 إلى 14 سنة منهم 120 مليون يعملون كل الوقت، وأكثر من ثلثهم 70.04% يعملون في الزراعة في قارة آسيا بنسبة 61%، تليها أفريقيا بنسبة 32% ثم أمريكا اللاتينية بنسبة 7%، وطبقاً لأحدث تقارير منظمة العمل الدولية فإن ظاهرة عمالة الأطفال تمثل ثلث قوة العمل الزراعية في بعض الدول النامية. فمن خلال العمل يحترك الطفل بعالم البالغين في مرحلة مبكرة من حياته، مما يدفعه إلى تقليد بعض السلوكيات غير المستحبة، حيث يؤدي الاحتكاك المبكر بسوق العمل إلى العزلة والانطواء لدى الأطفال، ويظل الطفل يؤدي

أعمالاً هامشية، بها قدر كبير من التكرار، مما يضعف من فرصته في الحصول على عمل أفضل في المستقبل.

وثمة دراسات عديدة ربطت بين العمل والسلوك المستقبلي للطفل، وبينت

أن نقص الرعاية الاجتماعية في بيئة العمل والأسرة يؤدي إلى تعلم الطفل بعض العادات والسلوكيات السيئة كالتدخين وتعاطي المخدرات، ولم يتوقف جحيم العمل عند هذا الحد فحسب، فثمة آثار تربوية وصحية شديدة يتعرض لها الطفل في سوق العمل، فخرج الطفل المبكر إلى سوق العمل قد يحرمه من المبادئ الأولى للتعليم والتدريب، فضلاً عن تعرضه لكثير من المخاطر الصحية والمهنية نتيجة للظروف القاسية للعمل، مثل الإجهاد البدني والإصابات الجسمية وتشوهات العمود الفقري، ومخاطر التعرض للمواد الكيماوية والأتربة، والضوضاء والحرارة الشديدة، أو سوء التهوية وغيرها

وبالرغم من منطقية هذه الحوارات بيد أن ثمة رؤى مخالفة ترى أن عمل

الأطفال ليس كله شر، فقد يكون العمل - في كثير من الأحيان - منقذاً وملجأً للطفل من جحيم التعليم، ولاسيما للطفل متعدد الرسوب، فقد يشعر الطفل أن التعليم وسيلة لقهره والورشة تحرره وتحقق له السعادة.

وفيما يتعلق بمسببات الخروج المبكر للأطفال إلى سوق العمل، فثمة

دراسات عديدة أجريت في هذا الشأن، وبالرغم من تباينها أحياناً، بيد أنها أجمعت في معظمها على أن الفقر هو بيت القصيد في إرسال الطفل إلى سوق العمل بدلاً من المدرسة، بحثاً عن حل أفضل لمواجهة متطلبات العيش. ومن الباحثين من ربط الظاهرة بانخفاض المستوى التعليمي للأسرة، ومدى توافر الأعمال المناسبة للأطفال، ومنهم أيضاً من يعزوها إلى عوامل نفسية مثل "الاعتماد على الذات والرغبة في تعلم حرفة بعينها وكذلك الفشل في التعليم"، ومن خلال هذه الدراسات تبين لنا ملاحظتان هما:

الأولى: علي الرغم من تعاضم مساهمة الأطفال العاملين في زيادة دخل الأسرة إلا أن ذلك لا يتعارض مع انتظامهم في التعليم حتى وإن كان هناك أسر تعتمد في دخلها بالكامل علي عمل أطفالها.

الثانية: أن الفقر الاقتصادي والتعليمي ليس هو المسئول الوحيد عن ظاهرة عمل الأطفال، فثمة عوامل أخرى عديدة تلعب دوراً - وإن كان أضعف نطاقاً- من ذلك نظام القيم الاجتماعية الذي يتقبل عمل الأطفال كأمر طبيعي، وكذلك وجود صناعات وحرف تعتمد تقليدياً على عمالة الأطفال، وتقدم حافزاً لاجتذابهم إليها، فضلاً عن إهمال بعض الأسر الأمية في تسجيل أبنائها في المدارس عند بلوغهم سن الالتزام (مع تبخر عقوبة الالتزام بالإلزام)، وأخيراً التراخي في تطبيق قوانين العمل، خصوصاً الحد الأدنى لسن العمل، ومن ثم يصبح عمل الأطفال مجرد مخالفة بسيطة ومقبولة اجتماعياً، وتستمر الدائرة المفرغة في إعادة إنتاج الظاهرة

ولا تخرج ظاهرة عمالة الأطفال في الإطار العربي عن قوام الظاهرة في إطارها العالمي، سواء من حيث مسبباتها (الفقر - تدني التعليم - القيم الثقافية - واللامبالاة)، أو من حيث ظروف المعيشة للأطفال العاملين وأسره الفقيرة، أو حتي من حيث شروط وبيئة العمل (الاستغلال - تدني الأجور أو غيابها - الأجزاء البدني والنفسي - المخاطر بأنواعها) يضاف إلى ذلك تأخر الاهتمام بمجرد الدراسة للظاهرة التي لولا الضغط الدولي لكان من المشكوك فيه الاهتمام بها أصلاً في الإطار العربي، ومما يزيد الأمر فجاعة تخلف أجهزة الإحصاء الرسمي عن توفير المعلومات عنها.

ولما كان المجتمع المصري لا ينفصل بحال من الأحوال عن غيره من المجتمعات من حيث تأثيره وتأثره بالظواهر الاجتماعية المختلفة، فقد أسفرت التقارير والدراسات المحلية والدولية التي أجرتها منظمة العمل الدولي ومنظمة

حقوق الإنسان وغيرها، أن مصر تُعدّ واحدة من الدول التي تستشري فيها ظاهرة عمالة الأطفال؛ إذ بينت الدراسات التي أجريت في نهاية التسعينيات من نهاية القرن الفائت أن أطفال مصر العاملين يقضون في العمل أكثر من 9 ساعات - في المتوسط - يومياً، وأكثر من ستة أيام أسبوعياً، وهو ما يتجاوز أوقات العمل التي يقضيها الكبار في نفس العمل ذاته، كما تبين من الدراسات أيضاً أن جميع الأطفال العاملين تقريباً يعملون بصورة غير رسمية، وبدون بطاقات عمل أو شهادة صحية؛ مما يشير إلى عدم تمتعهم بأي حقوق أو حمايات قانونية، فضلاً عن تعرض أكثر من ثلث هؤلاء الأطفال إلى أشكال مختلفة من المعاملة السيئة، أضف إلى ذلك أشكال العنف المتباينة التي يقفونها من أرباب العمل المشرفين عليهم.

وفي هذا الصدد يشير مركز الأرض إلى أن عمالة الأطفال تعد ظاهرة اجتماعية بالغة الدلالة على مستوى المجتمع المصري برمته، وإن كان مجال الزراعة يستحوذ على نسبة أعلى من الأطفال العاملين، أما تقرير الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في مصر فإنه قدر حجم الأطفال العاملين بحوالي مليون ونصف، تتراوح أعمارهم ما بين 6 إلى 14 سنة، يعمل منهم 78% في قطاع الزراعة و9% في الورش الصناعية و 5% في قطاع الخدمات، و9% في مجال التشييد والبناء، وفي هذا أيضاً أفاد المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء عام 1988م بارتفاع معدل الأطفال العاملين، حيث بلغ 86% من الأسر ذات الدخل المنخفض، وجاء البيان التفصيلي لمعدل الأطفال حسب دخل الأسرة كالتالي:

- 28% بين الأسر يقل دخلها السنوي عن 1000 جنيه

- 32% بين الأسر يتراوح دخلها السنوي ما بين 1000 إلى 1999

جنيه

- 26 % بين الأسر يتراوح دخلها السنوي بين 2000 جنيه إلى 2999 جنيه

وأشار المسح الديموجرافي الصحي في عام 1992 إلى تدني المستوي الاجتماعي للأسر التي لديها أطفال عاملين، وإنه علي الرغم من أن نمط الإنتاج قد تطور في مصر كنتيجة للتطور التكنولوجي، يبدو أن ذلك لم يؤثر بدوره علي سوق عمالة الأطفال، كما هو متوقع فمازال الطلب عليهم مرتفعاً ولاسيما في الورش الصناعية، خاصة وأن الأطفال هم الأقل أجراً كما هو معروف، ويتم الاستعانة بهم في الأعمال المساعدة، والتي لا تضيف عادة شيئاً إلى مهارات الطفل الفنية، بما يؤهله مهنيّاً إلى الارتقاء في العمل.

وفي إطار الحلول المقترحة للحد من ظاهرة عمالة الأطفال تباينت الآراء تباينها حول تشخيص المشكلة وتحديد مسبباتها، ففي حين أوصت بعض الدراسات بإعادة الهيكلة الاقتصادية وإعطاء الأولوية لبرامج التوعية للحد قدر الإمكان من ظاهرة عمالة الأطفال فبالرغم النمو الاقتصادي الذي شهده المجتمع المصري، إلا إن هؤلاء الأطفال ما زالوا يعانون من صعوبة الحياة والعمل، كما أوصت دراسة أخرى بضرورة تغيير الأنماط السلوكية والمعتقدات مع إعادة النظر في البناء الاجتماعي للمجتمع وإعطاء اهتمام أكبر للتعليم والتدريب، فلا بد من إعادة النظر في السياسات التعليمية وقوانين العمل للمساهمة في حل تلك المشكلة. بينما أوضحت دراسة ثالثة أن مواجهة عمالة الأطفال تتطلب تكامل في إجراءات التدخل المهني المبني علي تجارب ودراسات سابقة مع تحديد أهداف واحتياجات الأطفال، وتصميم البرامج التدريبية التي تتناسب مع قدراتهم الشخصية.

وكل هذه الدراسات جعلت القائمين علي صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، يدركون أن خطورة عمل الأطفال لا تكمن فقط في

حرمانهم من حقوقهم الأساسية في الحياة، بل تمثل تهديداً لبنية المجتمع وتطوره؛ مما دفع القائمين على صنع السياسة إلى وضع الأطفال العاملين في بؤرة خطط التنمية الاجتماعية، وفوضت الحكومة الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بأن ترصد ترجمة حقيقية للإرادة السياسية إلى نتائج ملموسة لمصلحة الطفل؛ مما أفضى إلى إصدار الإعلان الرئاسي الخاص بالعقد الثاني بحماية الطفل المصري ورفاهيته 2000 م – 2015 م.

ولما كانت قضية عمالة الأطفال تمثل إحدى القضايا المحورية التي بات يحكم من خلالها - زيادة أو نقصاناً- على تقدم الدول من تخلفها؛ فقد كان لزاماً على المجتمع المصري بكافة مؤسساته الحكومية والمدنية أن يتخذ تدابير تتماشى مع معطيات السياسة الدولية الراهنة، وما تضمنته من معاهدات واتفاقيات كان من الصعب تجاهلها، معتمداً على الجمعيات الأهلية كآلية أساسية يمكن من خلالها التصدي لهذه الظاهرة، وكما تحملت الجمعيات في مصر عبر تاريخها الطويل مهمة التصدي لكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية؛ فقد كان لزاماً عليها هنا أن ترفع شعارها المعتاد "معاً لمناهضة عمالة الأطفال" مكرسة معظم مواردها للسير في هذا المضمار، ولكن إلى أي مدى نجحت الجمعيات الأهلية في ذلك؟

ونظراً لضخامة الأموال والميزانيات التي خصصت للجمعيات الأهلية سواء من الإدارة السياسية المصرية أو من الهيئات الأجنبية المانحة فقد وقع علي عاتق الباحثين ضرورة الالتفات إلى هذه الظاهرة بحثاً وتحليلاً، بغرض التوصل إلى حلول لهذه الظاهرة وإشكالياتها وكل هذا الأمر دفع الباحث إلى تقييم الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية للأطفال العاملين.

ثانياً: أهمية الدراسة:

- 1- إذا جاز لنا القول بأن ظاهرة عمل الأطفال تمثل إحدى الانتهاكات المروعة لحقوق الطفل، فإن تعظيم الجهود اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة بات واجباً علي كل متقف يعيش علي أرض هذا الوطن، وحريص علي مستقبله وكل في مجاله.
- 2- إن اختفاء العننية والسماح الضمني بالاستغلال التجاري للأطفال وتعرضهم لأسوء أشكال العمل؛ جعل من الأهمية بمكان العمل علي وضع حد للاستغلال الذي يتعرض له هؤلاء الأطفال.
- 3- لقد أصبح عمل الأطفال يشكل تهديداً للصادرات المصرية، حيث أقرت منظمة التجارة العالمية عدم قبول أي منتج ساهم في صناعته أو تعبئته أو تغليفه أطفال.
- 4- لقد اعتمدت السياسة المصرية علي الجمعيات الأهلية كركيزة أساسية في مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال، وحولت إليها كافة المنح والأموال المحلية المخصصة لهذا الشأن، وخولت لها كافة السلطات و التسهيلات اللازمة لتنفيذ خططها؛ الأمر الذي دفع الباحث إلى أن يقدم تقريراً حول فاعلية الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات في ضوء الميزانيات والامتيازات التي حصلت عليها مقابل العمل على الحد من هذه الظاهرة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة قياس فاعلية الخدمات الاجتماعية المقدمة للطفل العامل، ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١ - قياس فاعلية الخدمات التعليمية الأهلية المقدمة للطفل العامل.
- ٢ - قياس فاعلية الخدمات الصحية الأهلية المقدمة للطفل العامل.
- ٣ - قياس فاعلية الخدمات الاجتماعية والتنقيفية المقدمة للطفل العامل
- ٤ - قياس فاعلية برامج التدريب المهني المقدمة للطفل العامل
- ٥ - قياس فاعلية برامج تنمية الدخل المقدمة للطفل العامل

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تتطلق الدراسة الراهنة من تساؤل رئيسي حول مدى فاعلية الخدمات الاجتماعية الأهلية المقدمة للطفل العامل، وينبثق من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ١ - ما مدى فاعلية الخدمات التعليمية الأهلية المقدمة للطفل العامل؟
- ٢ - ما مدى فاعلية الخدمات الصحية الأهلية المقدمة للطفل العامل؟
- ٣ - ما مدى فاعلية الخدمات الاجتماعية والتنقيفية المقدمة للطفل العامل؟
- ٤ - ما مدى فاعلية برامج التدريب المهني المقدمة للطفل العامل؟
- ٥ - ما مدى فاعلية برامج تنمية الدخل المقدمة للطفل العامل؟

خامساً: مفاهيم الدراسة:

(أ) الفاعلية:

يعد مفهوم الفاعلية من أعقد المفاهيم في الدراسات التقييمية، ولا سيما فيما يتعلق بدراسة مشروع من المشروعات الاجتماعية، وربما لا نجد ذلك التعقيد بنفس الدرجة في الدراسات الاقتصادية للمشروعات نظراً لما تتسم به هذه المشروعات من طبيعة كمية، تسمح بقياس العائد والتكلفة، وعموماً فإن تقفى المصطلح لغوياً، نجده جاء بمعني التأثير؛ وهي الظاهرة التي تقوم علي القدرة أو قدرة البرنامج علي تحقيق أهدافه، أما في العلوم الاجتماعية فكثيراً ما يخلط الباحثون بين مفهوم الكفاءة ومفهوم الفاعلية ويستخدمونها بنفس المعني، ويعرفون الفاعلية بأنها أحد المقاييس التي تستخدم لتقييم برنامج أو مشروع بعينه، أي التعرف علي مدى كفاءة الجهاز الذي قام بالتخطيط والتنفيذ لهذا البرنامج، كما يعرفونها بأنها الدرجة التي تم بها إنجاز الأهداف المنشودة أو نتائج المشروع، ويرون أن المنظمة الفعالة هي المنظمة القادرة علي تحقيق أهدافها، وأن فاعلية المنظمة هي المدى الذي يمكنها من تحقيق أهدافها ومتطلبات وجودها، ومن ثم فإن الفاعلية هي: أن تحقق المنظمة أهدافها في إطار الموارد المتاحة والمحدودة في ذات الوقت، بينما الكفاءة هي أن تكون منافع المنظمة أكبر من التكاليف التي تحملتها بالمقارنة بمنظمة أخرى، ويتم التعرف علي مدى فاعلية البرامج بإحدى الطريقتين الآتيتين أو بكلاهما:

1- مدى تغطية أو مدى استفادة الناس من هذا المشروع، حيث يساوي معامل

فاعلية المشروع الاجتماعي عدد المستفيدين من المشروع في مجتمع معين مقسوماً علي إجمالي عدد المستحقين لخدماته في نفس المجتمع والنتائج مضروباً

في 100.

2- التعرف علي مدى قدرة ونجاح المشروع في مواجهه وحل مشكلات المجتمع ويتم ذلك من خلال معرفة عدد الذين نجح المشروع في حل مشكلاتهم مقسوماً علي إجمالي عدد المتضررين من وجود هذه المشكلة في نفس المجتمع والنتائج يضرب في 100. وهناك نموذجان في تقييم فاعلية البرامج والمشروعات التنموية،حرىً بالباحث أن يذكرهما في هذا الصدد وهما:

1- **نموذج تحقيق الهدف:** ويعتمد هذا النموذج علي التأثير والإنجاز كمحكات رئيسية في عملية التقييم، بالإضافة إلى محكات الإنتاجية والتدعيم والتخطيط والمتابعة المستمرة للمشروعات المنفذة عن طريق المنظمة. وتعتمد الدراسة الراهنة على هذا النموذج في تقييم الخدمات التي تقدمها الجمعيات للأطفال العاملين.

2- **نموذج نسق الموارد:** ويركز هذا النموذج علي قدرة المنظمة علي الاستفادة من الموارد المتاحة في تحقيق أهدافها، ومن ثم تتمكن المنظمة من تحقيق التوازن بين الأهداف والموارد، حتى لا يحدث الاضطراب. ومن خلال ما سبق تتحدد رؤية الباحث حول مفهوم الفاعلية والفرق بينها وبين الكفاءة، إذ نري أن الفاعلية تقاس بمدى التأثير الذي أحدثه البرنامج أو المشروع في الفئات التي يستهدفها، ويشمل هنا المستفيدين فقط، وتصبح مؤشرات القياس هنا هي مدى التغطية ودرجة الإشباع وعدالة الطريقة التي تقدم بها الخدمة. بينما الكفاءة تقاس بقدرة القائمين علي المشروع أو الجهاز الإداري علي إدارة الخدمة بأقل التكاليف وأسرع وقت ممكن، ومدى تقنية الطرق المستخدمة في الإدارة وتقديم الخدمة، ويمكن التمييز بين مفهومي الكفاءة والفاعلية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1)

يوضح الفرق بين مفهومي الكفاءة الفاعلية

الفاعلية Effectiveness	الكفاءة Efficiency
تحقيق النتائج المتوقعة من تنفيذ البرنامج.	الاقتصاد في استخدام المدخلين.
الفاعلية مرتبطة بالنتائج. $\text{نذخ} = \text{نذخ}$	الكفاءة مرتبطة بالمدخلات. $\text{نذخ} = \frac{1}{2}$
الفاعلية مرتبطة بالقدرة على التأثير في احتياجات واشباعات ومشكلات المستفيدين	الكفاءة صفة ذاتية
المشروع الفعال هو الذي يحقق النتائج.	المشروع الكفاء هو الذي تتوافر فيه صفات إدارية معينة.
المشروع الكفاء (في حد ذاته) ليس بالضرورة أن يكون فعالاً	

ولما كانت الجمعيات الأهلية قد نيط بها مناهضة عمالة الأطفال من خلال خمسة محاور أساسية اتفقت حولها معظم الآراء والاتجاهات، وسعت إلى تمويلها معظم الجهات المانحة والمعنية بقضية عمالة الأطفال في مصر، كما أنها هي المحاور التي تعمل في إطارها الجمعيات الأربعة عينة الدراسة، فقد حدد الباحث خمسة أبعاد لقياس فاعلية الخدمات الاجتماعية الأهلية المقدمة للطفل العامل هي التعليم والصحة والتثقيف والترفيه، التدريب المهني وتحسين الدخل.

(ب) الخدمات الاجتماعية الأهلية:

كثيراً ما يحدث خلط بين مفهومي الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، ولذا فإنه من الصعوبة بمكان أن نعرف الخدمات الاجتماعية بمعزل عن مفهوم الرعاية الاجتماعية، الذي يتضمن إطاراً واسعاً وشاملاً لقطاعات تخطيطية متعددة، منها التخصصي مثل التعليم والصحة والإسكان، ومنها العام الذي يشمل أنشطة وبرامج متعددة، مثل الخدمات الترويحية والرياضية والخدمات البيئية، والتخطيط الحيوي، والخدمات الاجتماعية نفسها، وهذا لا يجعلنا نتجاهل أن الخدمات الاجتماعية لها بعض الأنشطة المتخصصة، مثل رعاية المعاقين، والتأهيل الاجتماعي، ورعاية أسر المسجونين والأحداث والمنحرفين، وخدمات الأسرة والطفولة.

وأنة لا يجب النظر إلى الخدمات الاجتماعية على أنها غايات في حد ذاتها، بل يجب النظر إليها على أنها وسائل لتحقيق الأهداف المتميزة اجتماعياً، وذلك من خلال البرامج التي يتم وضعها لتحقيق هذه الأهداف.

وإذا كانت الخدمات الاجتماعية تتضمن مكونات اجتماعية واقتصادية بل وسياسية أيضاً؛ فإنه يمكن تحديدها باعتبارها مجموعة الخدمات التي توفرها الدولة بصفة عامة والقطاع الأهلي بصفة خاصة، وأنها تستهدف تحسين مستوى المعيشة، أي أن عائدتها المباشر هو تحسين ظروف الحياة الاجتماعية للسكان، وليس زيادة الإنتاج الاقتصادي أو تحقيق فوائد اقتصادية فقط، ومن أهم الخدمات التي تندرج تحت هذا المفهوم برامج الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة والتعليم والصحة والإسكان، وتوفير المياه الصالحة للشرب والخدمات الموجهة لصحة البيئة، والخدمات الترويحية، والنقل والمواصلات والاتصالات إلا أن المجموعة الأخيرة قد يكون لها مدلول ومضمون اجتماعي ولكنها ليست

اجتماعية بالمعنى المحدد كما فى المجموعة الأولى. ولذا يفضل أن يطلق عليها اسم الخدمات العامة.

وإذا كان الحديث عن الخدمات الاجتماعية فى التعريفات السابقة كان أكثر ارتباطاً بمسئولية الدولة دون التزام الأهلى بتقديمها، على اعتبار أن هذه الخدمات حق لهم وليست منة من أحد، وإذا كانت العدالة الاجتماعية تتضمن النظر إلى المطالب والخدمات الاجتماعية باعتبارها حقاً سياسياً للمواطن؛ فقد ظهرت الدعوة لجعل الخدمات الاجتماعية حقاً لكل مواطن فى التقرير الذى قدمه وليم بيفريدج للحكومة البريطانية عام 1942 والذى ترتب عليه استحداث قوانين التأمينات الاجتماعية وبرامج الضمان الاجتماعى والرعاية الصحية ومن الواضح هنا أن بيفريدج أيضاً قد جعل الخدمات الاجتماعية حقاً للمواطنين على الدولة وأن الدولة هى المسئول الأوحد عن رعاية أبنائها، من خلال دعوته لمفهوم دولة الرعاية الختتتت. أ. وإذا كان الوضع كذلك، فإن الظروف الراهنة دعت كثيراً من الدول إلى الأخذ بمفهوم دعم المستحقين، بدعوى أن الخدمة هى حق فقط لمن يستحقها، وأن الحاجة الاجتماعية هى المؤشر الحقيقى للوصول إلى الخدمة، وهذا ما جعل الجهود الأهلية تصبح شريكاً أساسياً فى تقديم الخدمة، وتعالى الصيحات المنادية بالأخذ بمفهوم التكافل الاجتماعى، وأن فى أموال الأغنياء حقاً لكل محتاج، و أن الخدمات الاجتماعية هى جزء مما يدفعه المجتمع لأفراده، مقابل انتشار الأمراض والبطالة والعاهات وتلوث البيئة. وأشكال الخسائر الأخرى المتعددة فى المجتمع. وهذا ما يجعلها حقاً يطالب به كل مسئول عند تقديم الرعاية الاجتماعية سواء جهة حكومية أو أهلية.

ومن أكثر التعريفات التى تناولت الخدمات الاجتماعية وربطتها بالجهود الأهلية، وهو التعريف القائل بأنها " الخدمات التى تسهم فى تحقيق وظائف التنشئة الاجتماعية، ومساعدات المسنين والمعاقين والمتخلفين عقلياً، والخدمات

البديلة، والخدمات التوجيهية والإرشادية لمواجهة مشكلات الأسر والأفراد، وتوفير المعونة والمساعدات والإمكانات، والوقاية من المشكلات، والعمل مع المنحرفين لتعديل سلوكهم. ومن هذا التعريف يتضح لنا أن ثمة ارتباطاً وشيخاً بين الخدمات الاجتماعية والحاجات الإنسانية، إذ يجب أن تغطي الخدمات الاجتماعية كافة هذه الاحتياجات، مثل خدمات الأسرة والشباب والبالغين والمسنين والخارجين على القانون، وخدمات الإسكان، والصحة وتنظيم المجتمع. ولهذا يعرفها مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية الذي عقد عام 1989، تحت إشراف الأمم المتحدة بأنها "الخدمات الموجهة لتمكين الفقراء من جني نتائج التقدم الاقتصادي، والتي تسهم بدور فعال في توزيع السلع والخدمات.

ومن التعريفات التي تناولت الخدمات الاجتماعية الأهلية مباشرة هو التعري ف: "بأنها البرامج التي تصمم لمواجهة مشاكل أو احتياجات أفراد أو جماعات أو مجتمعات، والتي تقدم من خلال مجالات مهنية وبناءات تنظيمية، ويكون لمديري البرامج القدرة على تحديد أنماط الاحتياجات، وأن تكون الإحصائيات المتعلقة بالخدمات هي المؤشرات التي يستند إليها في تحديد الحاجة للخدمات، عندما تبدأ المؤسسة في وضع خطة لبرنامج جديد".

ومن خلال ما سبق يمكن تصنيف الخدمات الاجتماعية الأهلية إلى مجموعتين، المجموعة الأولى وتشمل خدمات رعاية الطفولة، والصحة العقلية، والتوجيه والإرشاد النفسي والتنمية أما المجموعة الثانية، فإنها تتضمن الخدمات ذات العائد الاقتصادي للمستفيد، كخدمات الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية في حالات الشيخوخة، والعجز والبطالة وإصابات الحوادث، ومساعدات الأسر التي تكون بدون عائل، والأيتام الذين لا مورد لهم، والمساعدات العامة في حالة الكوارث، والنكبات، والمطلقات والأرامل إلى غير ذلك من المجالات التي

تضمنها القانون رقم 84 لسنة 2002م للعمل الأهلي في مجال الخدمات الاجتماعية.

وجدير بالذكر أن برامج الخدمات الاجتماعية الأهلية ليست محدودة، بهذه البرامج التقليدية، ولكنها تمتد لتواجه الاحتياجات المتغيرة يوماً بعد يوم، والمشاكل في المجتمعات المحلية، حتى يستطيع أفراد هذه المجتمعات القيام بأدوارهم الإنتاجية، ويكون عندهم القدرة على إشباع احتياجاتهم. ويقصد الباحث بمفهوم الخدمات الاجتماعية الأهلية في ضوء هذه الدراسة شيئين هما:

١ - الجمعيات الأهلية المسجلة بوزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية.

٢ - كافة الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية للأطفال العاملين.

(ج) الطفل العامل:

أوضحت الموائيق الدولية وقانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 م أن الطفل هو: "كل من لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة" وعرفه علماء الاجتماع بأنه: "كل إنسان يحتاج لحماية من أجل نموه البدني والنفسي والفكري ؛ حتى يصبح بمقدوره الانضمام إلى عالم البالغين.

علي الرغم من اتفاق غالبية الباحثين حول مفهوم الطفولة، بيد أنهم اختلفوا حول مفهوم عمالة الأطفال تبعاً لاختلاف تخصصاتهم ومذاهبهم الفكرية، واعتبروه من المفاهيم الهلامية التي يصعب تحديدها تحديداً علمياً محكماً، فمنهم من عرفه بأنه كل من لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية ويقوم بأعمال البالغين ومنهم من يرى بأنه أي طفل يعمل في مهنة أو حرفة سواء بأجر أو بدون ، ومنهم من فرق بين مصطلحي " عمالة الأطفال " وعمل الأطفال فعلي الرغم من اعتقاد هذا الفريق في إيجابية عمل الأطفال ، لما له من آثار إيجابية تنعكس على الزمو العقلي والجسمي والذهني للطفل ، والذي يستطيع الطفل من خلاله أن

يستمتع ويحافظ على حقوقه الأساسية، فمن خلال العمل يتعلم الطفل معنى المسؤولية ويدرك أهمية التعاون والتسامح، فهم يرون أن عمل الأطفال يتضمن كافة الأعمال التطوعية أو حتى المأجورة التي يؤديها الطفل وتتلاءم مع قدراته العمرية، ورغم إقتناعهم العميق بأهمية عمل الأطفال، إلا أنهم يرفضون بشدة مفهوم عمالة الأطفال، ويعتبرونه مفهوماً سلبياً بالدرجة الأولى، فهو العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل، بما يهدد صحته وسلامته الجسمية والنفسية، ويستفيدون من ضعف الطفل وعدم قدرته على الدفاع عن حقوقه المسلوبة، وكذا تستغل عمالة الأطفال كعمالة رخيصة بديلة لعمالة الكبار، وهو العمل الذي يستغل وجود الأطفال دون أن يسهم في تنميتهم بل يسهم في إعاقة تعليمهم وتدريبهم.

ولا شك أن هذه المحاولة للترقية ليست في حقيقتها سوى محاولة لتجنب الخوض في جوهر القضية، والتهرب من مواجهة م غررها الإنسانية والأخلاقية على حد سواء، فليس ثمة مبرر لاستغلال الطفولة، وتكريس الحرمان والضعف لها، فالطفولة قيمة مقدسة، لا يجوز المساس بها، مهما كثر المبررات، وتعددت وتنوعت الدوافع، بل ينبغي إحاطتها بكل أشكال الرعاية والحماية، وتوفير الإمكانيات المثلى لنمو الأطفال وارتقائهم بطريقة إيجابية متوازنة ، ولعلنا نقصد بالاستغلال في عمل الأطفال ما يلي:

- العمل الذي يحرم الأطفال من فرص الذهاب إلى المدرسة.
- العمل الذي يجبرهم على ترك المدرسة قبل الأوان.
- يضطرهم إلى الجمع بين الذهاب للمدرسة والانخراط في عمل مضنى لساعات طويلة

- ويتضمن الاستغلال في أسوأ أشكاله استعباد الأطفال وتفريقهم مع أسرهم وتعريضهم لمخاطر المرض "

ويفهم مما سبق أن عمل الطفل الذي نتصدى له: هو العمل الذي يستغل الطفولة ويعرض الطفل لظروف عمل لا تراعي حقوقه التعليمية والصحية والاقتصادية والترفيهية، وتحرمه من تنمية قدراته وصيانة كرامته، وأنه العمل الذي يضر بنموه البدني والعقلي والنفسي، كما يضر بسلوكياته الأخلاقية داخل المجتمع . وفي ضوء ذلك يمكن رصد ثلاثة أشكال لعمالة الأطفال هي:

- **العمل الخفيف:** وهو العمل الذي يقل عن ساعتين يومياً سواء بأجر أو بدون. ويحتاج إلى جهد ضئيل، ويتسم بأنه غير منتظم.

- **العمل العادي:** يكون غالباً بأجر، ويحتاج إلى يوم كامل، مما يجعله يتعارض مع المدرسة وغالباً ما يتسبب في ترك الطفل للمدرسة تماماً.

- **العمل الخطر " أسوأ أشكال عمل الأطفال ":** وفيه يعمل الأطفال بدون حد أدنى ويتعارض تماماً مع التعليم، ويعتبره البعض أحد أشكال العبودية والاستغلال لما يجلبه من أخطار نفسية وصحية للأطفال العاملين. ويعتبره آخرون انه كل عمل سواء بطبيعته أو بالظروف المحيطة به يؤثر على صحة الطفل الجسدية والنفسية والعقلية مثل (تجارة المخدرات، الأعمال الإباحية، الصراعات المسلحة أو عبودية الدين).

العوامل المرتبطة بعمالة الأطفال:

ترتبط ظاهرة عمالة الأطفال ارتباطاً وشيخاً بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تقع فيه تلك العوامل التي تتضافر فيما بينها مفضية إلى انبعاث ماذا ومن ثم تصاعد وتزايد عمالة الأطفال، وفي الوقت الذي يصعب فيه رصد تلك العوامل، فقد اتفق غالبية الباحثين المهتمين برصد الأسباب المفضية لعمالة

الأطفال على وجود عاملين رئيسيين يؤديان إلى عمالة الأطفال هما الفقر والتسرب من التعليم، إلا أننا نفضل تقسيم تلك العوامل إلى عوامل خاصة بزيادة العرض وأخرى مرتبطة بزيادة الطلب.

(أ) العوامل المرتبطة بزيادة العرض:

ويمكن تقسيمها هي أيضاً إلى مجموعة من العوامل الفرعية المسببة لعمالة الأطفال وذلك على النحو التالي:

1) العوامل الاقتصادية: تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال بشكلها الح إلى إحدى إفرازات التحولات الاقتصادية في مصر، بدءاً من تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، ووصولاً إلى تبني سياسة التخصصية وإعادة الهيكلة بكل ما صاحب ذلك من تحولات، تمثلت في تراجع دور الدولة الإنفاقي في العديد من المجالات التي تسعى في إطاره إلى تحسين وضع الطبقات الدنيا، والوصول إلى وضع عادل لتوزيع الدخل " وقد يكون هذا التراجع سبباً مهماً لانخفاض الدخل الحقيقي لدى عديد من أسر الطبقات الدنيا.

وأسفرت البحوث والدراسات الميدانية أن الأسرة المصرية ذات الدخل المنخفض واجهت في - ظل التحولات الاقتصادية الداخلية الخارجية - ثلاثة مخاطر أساسية تمثلت في بطالة البالغين وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يجبرها في كثير من الأحيان إلى الزج بأطفالها في سوق العمل قبل بلوغهم السن القانونية، ومن هنا يمكن القطع بوجود ارتباطاً مباشراً وطردياً بين الحالة الاقتصادية المتدنية للأسر وتزايد معدلات دمج الأطفال في سوق العمل، حيث يعتبر الفقر سبباً رئيسياً تصل نسبته إلى (61.5%) لعمالة الأطفال في حالات الفقر الأسري ويشكل الوضع الاقتصادي لأسرة الطفل العامل بعداً آخر يساعد على تفشى الظاهرة وتعمقها؛

إذ يمثل عمل الأطفال مخرجاً اقتصادياً مهماً، فالإضافة المادية التي يشارك بها الطفل في دخل الأسرة، تسهم - في كثير من الأحيان - في تلبية احتياجاتها ؛ ومن ثم يصبح للطفل قيمة اقتصادية مرتفعة في ظل حالات نفشى الفقر وتدنى مستويات المعيشة.

(2) العوامل المرتبطة بنظام التعليم: يعاني نظام التعليم في مصر من أزمة نوعية وكمية في آن واحد، إذ أن نسبة الاستيعاب في النظام الدراسي - رغم الجهود المبذولة من أجل تغطيتها - لا تفي بالاحتياجات على أرض الواقع، هذا بالإضافة إلى أن ضعف الحالة الاقتصادية يزيد من إجمام الفقراء عن الالتحاق بالمدارس، ولا سيما بعد أن ارتفعت نفقاته عقب تحول التعليم من تعليم بالمجان إلى التعليم الخاص وعدم إلزام الدولة بالإلزام. حيث كشفت كثير من الدراسات عن التورط المباشر لظاهرة التسرب الدراسي في إفراز ظاهرة عمالة الأطفال ؛ وذلك بتوسيع هامشها، فضلاً عن انخفاض نوعية وكفاءة النظام التعليمي إلى جانب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفقيرة ، مع ارتفاع نفقات التعليم، كل ذلك أدى إلى ارتفاع نسب التسرب التي وصلت إلى نحو (30%) في التعليم الابتدائي.

(3) العوامل الاجتماعية والثقافية: يمكن تفسير ظاهرة عمالة الأطفال في السياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع المصري، وفي ضوء رغبة بعض الآباء في الحفاظ على استمرارية مهنتهم التي ورثوها في الغالب عن آبائهم ، وتمثل بالنسبة لهم إرثاً اجتماعياً غالياً ودعمًا نفسياً لا يمكن التفریط فيه، وذلك عن طريق توريثها إلى الأبناء، وتتعرز هذه النزعة في وقت يمكن القول فيه أن العوائد المتوقعة من الانخراط في سلك التعليم قد انخفضت إلى حد بعيد، نتيجة لارتفاع معدلات البطالة من حملة الشهادات العلمية، وانخفاض الطلب عليهم، إضافة إلى الاعتقاد بأن التعليم - رغم ضخامة كلفته المادية والزمنية - قد

يشكل عائقاً أمام الحصول على وظيفة مناسبة؛ نتيجة لاحتفاظ سوق العمل من جانب وتضارب المضامين النظرية التي يقدمها النسق التعليمي والمستلزمات التي تقتضيها الحياة الواقعية من جانب آخر.

كما أن التصدع الأسري يلعب دوراً فعالاً في ارتفاع معدلات عمالة الأطفال، فضلاً عن سيادة بعض القيم الثقافية التي تشجع عليها، وذلك على اعتبار أن العمل يساعد على تكوين شخصية الطفل وزيادة تحمله للمسئولية. وعموماً فإن قضية عمالة الأطفال في جوهرها قضية متشعبة الأبعاد سواء من حيث مدخلاتها أو من حيث مخرجاتها، فهي تعكس واقعاً اجتماعياً واقتصادياً مؤلماً للمجتمعات التي تظهر فيها، بيد أن الشرائح الدنيا من البناء الطبقي للمجتمع هي التي سوف تتحمل النصيب الأكبر من هذه الإجراءات، وقد يمثّل ذلك في عدم استكمال تعليمها، والاتجاه المبكر للأبناء نحو سوق العمل.

ثانياً: العوامل المرتبطة بزيادة الطلب على عمالة الأطفال:

ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

- انخفاض التكلفة المادية لعمالة الأطفال.
- الأطفال أكثر مرونة في طبيعة العمل وفي مواعيده.
- الأطفال أقل وعياً بحقوقهم وإثارة للمشاكل وكذلك أقل شكوى.
- هم أقل استهلاكاً للمزايا الاجتماعية والقانونية، فهم محرومون منها بصفة عامة
- انخفاض المستوى التكنولوجي في العمل أو تفتيت مراحلها؛ مما يسهل استخدام الطفل

- يعد الأطفال قوة عمل طبيعية يسهل قيادتها والتحكم فيها واستغلالها، ولا سيما في ظل عدم تفعيل قوانين الحماية الاجتماعية.

- تحول الاقتصاديات الريفية وهجرة قوى العمل البالغة.

حجم ظاهرة عمالة الأطفال عالمياً ومحلياً "

رغم خطورة ظاهرة عمالة الأطفال وتفشيها في ربوع المجتمع على النطاق المحلي، وبرغم تشعب تداعياتها السلبية على المجتمع، إلا أن الساحة العربية بشكل عام، تكاد تخلو من الدراسات والإحصاءات التي تحاول رصد حجم الظاهرة، وحصرها على المستوى القومي، دون أن يحول ذلك بيننا وبين القول بأنّها أيضاً تكاد تخلو من الدراسات والإحصاءات التي تحاول رصد حجم الظاهرة وحصرها على المستوى القومي، دون أن يحول ذلك أيضاً بيننا وبين القول بأن هناك بعض الإحصاءات العالمية وبعض الجهود العربية الممتنة التي حاولت التصدي لاستقصاء حجم تلك الظاهرة، إلا أنّها ما زالت قاصرة ومحدودة بحيث تعجز عن تكوين أرضية أو خارطة معلوماتية توضح حجم تلك الظاهرة

ومع هذا يمكن رصد الظاهرة عالمياً ومحلياً كما يلي:-

(أ) حجم عمالة الأطفال عالمياً:

يقدر حجم الأطفال العاملين عالمياً بـ 250 مليون طفل يشاركون في عمالة الأطفال، ثلاثة أرباعهم (171 مليون تقريباً) يعملون في أوضاع وظروف محفوفة بالمخاطر مثل العمل في المناجم، والتعامل مع مواد كيميائية ومبيدات الآفات الزراعية، والعمل على آلات خطيرة، أنهم في كل مكان - وإن كانوا غير مرئيين - يكدحون خلف جدران الورش الصنّاعية، وفي خفية بعيدة عن الأنظار في المزارع. وتعمل الملايين من الفتيات كخادّات في المنازل،

ومعاونات في الشئون المنزلية بدون أجر، ويتعرضن بصفة خاصة للاستغلال وسوء المعاملة، ويعمل الملايين من الأطفال الآخرين في ظروف مخيفة، فقد تجرى المتاجرة فيهم (1.2 مليون) أو يجبرون على العمل لسداد دين أو أي ألوان أخرى من الاستعباد (5.7 مليون)، أو غير ذلك من الأنشطة غير المشروعة (0.6 مليون)، غير أن الغالبية العظمى من الأطفال العاملين (70% أو أكثر) يعملون في الزراعة وتشير التقدرات الإقليمية إلى أن (15 آسيا والمحيط الهادي يضمن العدد الأكبر من الأطفال العاملين في المرحلة العمرية (5 - 14 سنة) بمجموع اجمالى قدره 27.3 مليون طفل (19% من الأطفال يعملون في المنطقة).

- إفريقيا وجنوب الصحراء لديها ما يقدر بنحو 48 مليون طفل عامل حيث أن واحد من كل ثلاثة أطفال دون سن 15 سنة يعمل (29% يعملون)

- أمريكا اللاتينية والكاريبى بها ما يقرب من 17.4 مليون طفل عامل (16% من الأطفال يعملون في المنطقة).

- 15% من الأطفال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يوجد في أفريقيا حوالي 80 مليون طفل يعملون في ظروف قاسية بسبب الفقر والحروب الأهلية ونفسي الأمية والجهل

- نحو 2.5 مليون طفل يعملون في الاقتصاديات الصناعية والتي تمر بمرحلة انتقال

(ب) حجم الظاهرة محلياً:

بدأت مصر اهتمامها بدراسة حجم عمالة الأطفال والتعرف على خصائصها منذ أكثر من ربع قرن من الزمان، حيث أسفرت الدراسات عن أن ظاهرة عمالة الأطفال في زيادة مستمرة، فوصلت من حوالي 838 ألف طفل

عامل عام 1974 بنسبة 3:1 % من إجمالى الأطفال فى الشريحة العمرية (6 - 14 سنة) إلى حوالى 895 ألف طفل عامل فى عام 1979 يشكلون 10.7 % من إجمالى الأطفال فى هذا العمر، وفى عام 1984 ارتفع عدد الأطفال إلى حوالى 115 مليون طفل عامل. حيث يشكلون 15.6 % من إجمالى الأطفال فى الشريحة العمرية (6 - 14 سنة) ولكن بدأت الأرقام توحى بتناقص ظاهرة عمالة الأطفال بعد ذلك إلى 1.3 مليون طفل عامل فى عام 1988، مما يشكل 12.2 % ثم إلى 361 ألف طفل عامل فى عام 1995 يمثلون 2.7 % فقط من حجم الأطفال فى هذه الشريحة العمرية.

وفى عام 2000 انخفض عدد الأطفال إلى 226 ألف طفل عامل بنسبة 1.7 % فقط من إجمالى عدد الأطفال فى الشريحة العمرية (6 - 14 سنة) ويمكن القول أن ظاهرة عمل الأطفال فى مصر لا تتجه نحو الانخفاض بل تتجه إلى التزايد المستمر، ولكن الذى يدعو إلى التخفيف من حجم الظاهرة أن هناك 82 % من الأطفال العاملين مازالوا ملتحقين بالدراسة، وربما كان ذلك رسمياً وليس فعلياً، كما أن هناك 54 % من الأطفال العاملين يعملون فى الإجازات الصيفية فقط، بالإضافة إلى 2 % منهم يعملون فى المواسم.

وعموماً فقد كشفت نتائج المسح القومى لعمل الأطفال فى مصر لسنة 2001 عن أن هناك 2.76 مليون طفل عامل فى مصر يمثلون 20.5 % أي أكثر من خمس الأطفال فى الشريحة العمرية (6 - 14 سنة) كما تبين من المسح أيضاً أن الظاهرة تنفسي فى أنشطة بعينها، حيث وجد أن النشاط الزراعى يستأثر بالنصيب الأكبر (64 %) من عمالة الأطفال، أما النشاط الحر فيحتل 14 % فقط والنشاط التجارى 12 % والخدمى 9 %، وأخيراً الصناعى 2 % فقط من إجمالى الأطفال العاملين، وأظهر المسح أيضاً أن 70 % من الأطفال العاملين

يعملون لدي ذويهم بدون أجر وفي المقابل هناك حوالي 26 % يعملون بأجر نقدي أما لحسابهم الخاص أو لدي الغير بأجر نقدي أو عيني.

المدخل الأيديولوجية في التعامل مع الظاهرة:

علي الرغم من أن الاتفاق شبه عام حول تأكيد ضرورة استئصال شأفة ظاهرة عمالة الأطفال، بيد أن الأسلوب الأمثل لتحقيق ذلك لا يحظي بنفس الدرجة من الاتفاق؛ إذ تتباين وجهات النظر بشأن ما إذا كانت الطريقة المثلي لمعالجة الظاهرة هي اللجوء إلى حظرها بصورة كلية سريعة قاطعة، أم أنها تتمثل في ضوء استحالة الإحاطة بالعاجلة بالمشكلة في انتهاج آليات تدريجية تتبني الزيادة المتتابة للحد العمري المسموح بالانخراط في سلك العمل وتأمين غطاء واق من الحماية للأطفال العاملين في الوقت ذاته. ومن هنا يمكن رصد ثلاث مناحى أو تصورات أيديولوجية تبلورت في السنوات الأخيرة للتعامل مع هذه الظاهرة:

المنحي الأول: وينادي أصحابه بالحل الجذري لهذه المشكلة، وإعادة دمج الأطفال العاملين في البنية الاجتماعية السوية للمجتمع ، والقضاء نهائياً علي هذه الظاهرة، وذلك من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية حقيقية، وتغيير الهياكل المؤسسية في المجالات الرئيسية مثل التشريعات ونظم التعليم وسياسات سوق العمل والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وغيرها من المجالات، ويحتاج الأمر كذلك إلى تغيير في الاتجاهات سواء بين أولئك المعنيين بشكل مباشر بهذه الظاهرة أو في المجتمع ككل.

أما المنحي الثاني: فيذهب أنصاره إلى أن ظاهرة عمالة الأطفال هي مشكلة بالغة التعقيد ويصعب حلها، وأن البديل الموضوع هو محاولة الحيلولة دون إدماج أطفال آخرين في سوق العمل ومحاولة منع التسرب من التعليم برفع

كفائتة، ومحاولة رفع المستوى الاقتصادي للفئات الأكثر حرماناً في المجتمع كي لا تضطر إلى الزج بأبنائها في سوق العمل مبكراً.

والمنحي الثالث: يري أصحابه أن انتظار التغيير الجذري في المجتمع هو حل غير عملي لأن عملية التغيير تستدعي إجراءات راديكالية لا يتحملها الواقع الفعلي للبلدان النامية في الوقت الحالى فهو بمثابة هدف استراتيجي طويل المدى، وكذلك فإنهم يعارضون أصحاب المنحي الثاني الذين يرون أن عدم إدماج أطفال آخرين في سوق العمل هو غاية المراد، ولم يعيروا الأطفال العاملين بالفعل أي اهتمام، والذين لا ذنب لهم سوى أنهم أبناء الفئات الأكثر حرماناً في المجتمع، لذلك فهم يرون أن عدم إدماج أطفال جدد في سوق العمل هو مطلب ضروري وملح، ولكن يجب كذلك رعاية الأطفال العاملين بالفعل، وذلك من خلال برامج للرعاية الجزئية لهؤلاء الأطفال وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الحياتية وإعطائهم أبسط حقوقهم التي سلبها منهم المجتمع.

ومن الواضح أن المنحي الثالث يعد أكثر المناحي واقعية، فهو كذلك أكثر إتصافاً بفكرة تفعيل دور المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة في المجتمع، فالرعاية الجزئية لهذه الفئة المحرومة، يدخل في صميم عمل المؤسسات الأهلية، ويمكن من خلال هذه الرعاية تحقيق نجاحات قد تكون متواضعة إلا أنها قابلة للتحقيق في الواقع العملي، مع عدم إغفال الهدف الاستراتيجي طويل الأجل وهو القضاء نهائياً علي ظاهرة عمالة الأطفال.

سادساً: الإجراءات المنهجية:

نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات التقييمية التي تستهدف قياس فاعلية الخدمات الاجتماعية المقدمة للطفل العامل؛ بغرض الوصول إلى نتائج كمية وكيفية حول

ما تقدمه الجمعيات الأهلية من خدمات فعلية للطفل العامل وتحليل ذلك في ضوء ما نيط بها من أدوار للحد من ظاهرة عمل الأطفال.

ب) المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل لكافة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال عمالة الأطفال بمحافظة الفيوم.

ج) أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أداتين رئيسيتين في جمع البيانات والمعلومات المطلوبة وهما:

1- استمارة تحليل مضمون للملفات والسجلات والتقارير الخاصة بالأطفال العاملين والمسجلين بالجمعيات الأهلية.

2- مقياس لقياس فاعلية الخدمات الاجتماعية الأهلية المقدمة للطفل العامل، يطبق على أرباب أسر الأطفال العاملين والمسجلين في الجمعيات الأهلية، ويتكون المقياس بالإضافة إلى خصائص المبحوثين من خمسة أبعاد هي:

-فاعلية الخدمات التعليمية الأهلية المقدمة للطفل العامل.

-فاعلية الخدمات الصحية الأهلية المقدمة للطفل العامل.

-فاعلية الخدمات الاجتماعية والتنقيفية المقدمة للطفل العامل.

-فاعلية برامج التدريب المهني المقدمة للطفل العامل

-فاعلية برامج تنمية الدخل المقدمة للطفل العامل.

وقد روعي في تصميم المقياس ما يلي:

- 1- يشتمل كل بعد علي مجموعة من الخدمات التي تمثل احتياجات أساسية وملحة للطفل العامل والمنوط بالجمعيات الأهلية تقديمها للأطفال وأسرهم.
- 2- تتم الإجابة علي متصل (ثلاثي) يتدرج من الموافقة الكاملة إلى الرفض التام (نعم - إلى حد ما - لا) وعلي المبحوث أن يضع علامة () (غ) تحت الإجابة المناسبة للخدمة المقدمة علي المتصل.
- 3- تم تحديد أوزان لكل مستوي من مستويات إجابات المتصل الثلاثة، بحيث تأخذ إجابة "نعم" ثلاث درجات و "إلى حد ما" درجتان و "لا" درجة واحدة.
- 4- وبعد ذلك تم اختبار صدق المقياس، حيث تم عرض المقياس علي مجموعة من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية من الأساتذة والأساتذة المساعدين بلغ عددهم عشرة محكمين، وذلك لتحديد مدى صلاحية الأداة واتساق فقراتها وملاءمتها للبحث، وبعد دراسة الملاحظات وعبارات المقياس من حيث الوضع، وملاءمة العبارة لقياس الخدمة التي قدمتها الجمعية، وأجريت التعديلات اللازمة من حذف وإضافة أو تعديل، ثم تمت إعادة صياغة المقياس مرة أخرى طبقاً للأبعاد الخمس المشتمل المقياس عليها لتحديد صدق المحتوى للفقرات، وأسفرت نتائج المعاملات الإحصائية أن المقياس حصل علي درجة عالية من صدق المحتوى بلغت 85% كان ارتباطها دال عند 1 %، 9% من العبارات دال عند 5%، 6% فقط من هذه العبارات غير دال وهذه نسبة مقبولة لصدق المحتوى.
- 5- ثم قام الباحث بحساب ثبات المقياس عن طريق قياس مدى القدرة علي الاسترجاع أو مدى الأخطاء الشائعة في التطبيق وهو ما يسمي بإعادة

الاختبار **Reproducibility**، وذلك من خلال قسمة عدد أخطاء على مجموع الاستجابات الكلية للمبحوثين مطروحاً من الواحد الصحيح، وجاءت نتائج القياس كما وضحتها جدول الصدق الذاتي كما يلي:

جدول رقم (2)

يوضع الصدق الذاتي لفقرات المقياس

م	البعد	معامل الارتباط	الجذر التربيعي
1	فاعلية الخدمات التعليمية	88	94 %
2	فاعلية الخدمات الصحية	88	94 %
3	فاعلية الخدمات الاجتماعية	79	89 %
5	فاعلية برامج التدريب المهني	68	82 %
6	فاعلية برامج تحسين الدخل	77	87 %
	المتوسط العام	90 %	96 %

د) مجالات الدراسة:

أ) المجال المكاني:

استهدفت الدراسة الراهنة قياس فاعلية الخدمات الاجتماعية الأهلية المقدمة للطفل العامل بمحافظة الفيوم، ويرجع اختيار الباحث لمحافظة الفيوم بالتحديد لإجراء الدراسة إلى مجموعة من العوامل أهمها:

2- بلغ عدد الأطفال العاملين بمحافظة الفيوم 228884 طفل عامل، ويمثل هذا العدد حوالي 8.3% من إجمالي عدد الأطفال العاملين في جمهورية مصر العربية، وهذه النسبة هي الأعلى بين جميع محافظات مصر، أي أن محافظة الفيوم تتركز بها أعلى نسبة من عمالة الأطفال في مصر.

2- تبلغ نسبة عمالة الأطفال بالفيوم 44.1% من إجمالي عدد الأطفال في الشريحة العمرية (6 - 14 سنة) وحتى أعلى نسبة للأطفال العاملين داخل شرائحهم العمرية مقارنة بأي محافظة أخرى، ومن ثم فإن الفيوم تحتل المركز الأول بجدارة، وتتعاكس خطورة هذه النسبة إذا ما تبينا أن إجمالي نسبة الأطفال العاملين في تلك الشريحة علي مستوي الجمهورية يبلغ 20.52% أي أن نسبة هؤلاء الأطفال في الفيوم تزيد علي ضعف المعدل العام لنسبة الأطفال العاملين علي مستوي الجمهورية.

3- وجود تجمعات لعمالة الأطفال في الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية، رصدتها مراكز المعلومات بمحافظة الفيوم في 17 موقع، موزعون علي غالبية قري المحافظة يعمل فيها الأطفال في مهن خطيرة؛ مما يعرض حياتهم للخطر، كالعامل في الأنشطة المتعلقة بصناعة الألعاب النارية، والأعمال الخطرة الأخرى، التي تؤثر علي الحالة الصحية بشكل كبير، كالعامل لمدة طويلة في

صناعة الحرير والسجاد، ومصانع الطوب الطفلي والصناعات القائمة علي الجريد ومنتجات النخيل.

4- وقع اختيار المجلس القومي للطفولة والأمومة علي أربع جمعيات أهلية بمحافظة الفيوم وهي (جمعية الهلال الأحمر المصري فرع الفيوم - جمعية تنمية المجتمع بترسا - جمعية تنمية المجتمع المحلي بالنزلة) موزعين علي أربعة مراكز جغرافية من بين ستة مراكز إدارية وهي (مركز ومدينة الفيوم - مركز ومدينة أبشواى - مركز ومدينة سنورس - مركز ومدينة يوسف الصديق) وقام المجلس القومي بتمويل مجموعة من الأنشطة بهذه الجمعيات تستهدف من تنفيذها مناهضة عمالة الأطفال، ويعتبر هذا المشروع مشروعاً تجريبياً، في حالة نجاحه سوف يتم تعميم التجربة علي مستوي محافظات مصر.

ب) المجال البشري للدراسة:

من خلال إطلاع الباحث علي السجلات والتقارير وخطة العمل الخاصة بالمشروع، تبين أن إجمالي عدد الأطفال العاملين المسجلين بالجمعيات الأهلية الأربعة الشريكة بالمشروع هو 800 طفل، وعدد العاملين في المشروع 16 عامل منهم 4 منسقين و 12 أخصائي اجتماعي، وجاءت عينة الدراسة كما يلي:

1- كافة العاملين في المشروع بالجمعيات الأهلية الأربعة الشريكة وعددهم 16 مبحوث.

2- 25% من أرباب أسر الأطفال العاملين والمقيدين بالجمعيات الأهلية وعددهم (200 طفل) وتم اختيار العينة عشوائياً بطريقة منتظمة من واقع السجلات وملفات الأطفال بكل جمعية، ويرجع اختيار الباحث لحجم العينة (25%) إلى الأسباب التالية.

- تباعد القرى التي ينفذ بها المشروع عن بعضها وصعوبة الوصول إليها.

- صعوبة الاتصال المباشر بكافة أسر الأطفال العاملين عينة الدراسة.

الوصف العام لعينة الدراسة:

أما عن خصائص أرباب الأسر - حسب الجدول رقم (3) - فقد أسفرت نتائج تطبيق الاستبيان عليهم أن 82 % كانوا من الذكور و 18% فقط إناث، 29% منهم أصحاب ورش و 26% حرفي، 13% موظفي حكومة والباقي مزارعين، كما بينت الدراسة أن 60% منهم أميون و 27% يجيدون القراءة والكتابة و 12% مؤهلات. وأن المقيمين في مساكن بالإيجار لم يتجاوزوا 13% و 87% منهم يملكون مساكن، كما كشفت الدراسة عن حرص أرباب الأسر علي تعليم أولادهم، حيث أن 51% من أرباب الأسر كل أولادهم في التعليم، بينما 24% منهم لم يقوموا بتعليم أبنائهم البتة، وحوالي 25% من الأسر بها أطفال في التعليم وآخرين لم يلتحقوا، ولعل ذلك يؤشر علي ضعف الحالة الاقتصادية لأرباب الأسر، ومحاولة المواءمة بين العمل والتعليم، حيث أن 33% من المبحوثين يعتمد دخلهم اليومي علي الأجر اليومي، 67% من عائد المحاصيل ودخل الورش وراتب شهري وإيجار عقار.

جدول (3)

يبين خصائص أرباب الأسر

الحالة	الخصائص	التكرار	%
النوع	ذكور	164	82
	إناث	36	12
التعليم	أميون	120	60
	يجيدون القراءة والكتابة	54	27
	مؤهلات	26	13
المهنة	صاحب ورشة	58	29
	عامل حرفي	52	26
	موظف حكومي	26	13
	مزارع	66	33
ملكية السكن	بالإيجار	26	13
	تمليك	174	87
تعليم الأبناء	كل الأبناء فى التعليم	102	51
	لم يلتحقوا بالتعليم	48	24
	متسربون	50	25
دخل الأسرة	أجر يومية	66	33
	عائد محاصيل وورش	134	67

جـ) المجال الزمني:

استغرقت فترة إعداد الدراسة خمسة أشهر بداية من 1 /12/ 2006م حتى 1 /5/ 2007 م

سابعاً: نتائج الدراسة:

نظراً لاستخدام الباحث لأكثر من أداة في جمع البيانات، وتخصيص كل أداة لجمع البيانات من عينة مختلفة، فيمكن تناول نتائج الدراسة من زاويتين هما:

١ - نتائج الدراسة من واقع سجلات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال عمالة الأطفال.

٢ - نتائج الدراسة الميدانية من وجهة نظر أرباب الأسر.

وفيما يلي سوف نعرض لنتائج الدراسة في ضوء هذين المتغيرين بشيء من التفصيل:

أ) نتائج الدراسة من واقع السجلات والتقارير المتاحة بالجمعيات الأهلية:

من خلال تحليل السجلات والتقارير المتاحة بالجمعيات الأهلية أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج المرتبطة بأهداف الدراسة كما يلي:

1) الخدمات التعليمية الأهلية المقدمة للطفل العامل: أسفر تحليل السجلات عن قيام الجمعيات بمجموعة من الأنشطة في مجال تعليم الأطفال العاملين يمكن حصرها فيما يلي:

▪ - تم دفع المصروفات الدراسية لعدد 355 طفل من إجمالي أطفال المشروع (800 طفل) بما يمثل 44.37% من الأطفال، ولعل هذا العدد يمثل

الأطفال المعرضين لخطر التسرب بسبب تدنى الأوضاع الاقتصادية لأسرهم، أما الأطفال الذين تسربوا بالفعل فقد نجحت الجمعيات فى إعادة قيد 86 طفل منهم إلى مدارسهم من إجمالي ماذا وتحملت الجمعيات دفع كافة المصروفات المدرسية، وشراء الزي المدرسي المطلوب.

▪ بلغ عدد الأطفال المستفيدين من فصول التقوية التي فتحتها الجمعيات الأهلية؛ لتحسين المستوى الدراسي للأطفال والحد من خطر تسربهم 106 طفل بنسبة 13.25% من أطفال المشروع. أما الذين استفادوا من فصول محو الأمية فبلغ عددهم 41 طفل بنسبة 5.12 %، وهم الأطفال الذين فاتهم سن التعليم الأساسي، وتراوحت أعمارهم من 15 إلى 18 سنة.

▪ أما عن أرباب الأسر الذين استفادوا من فصول محو الأمية فقد بلغ عددهم 109 ولى أمر معظمهم من السيدات بواقع 96.7% سيدة.

(2) الخدمات الصحية الأهلية المقدمة للطفل العامل: كشفت سجلات الجمعيات الأهلية عن قيام الجمعيات باستخراج بطاقات صحية لكافة الأطفال العاملين والمقيدين فى سجلاتها، من خلال اتفاقيات أبرمتها الجمعيات مع مديرية الصحة تقوم الوحدات الصحية بإجراء كافة الفحوص المطلوبة للأطفال وتحمل الجمعيات نفقات العلاج فى حالة تعذر وجوده بالوحدات الصحية القريبة منها.

▪ كما تم عمل فحوصات طبية شاملة من " دم - بول - براز " لكافة الأطفال بنسبة 100% وتم شراء كافة الأدوية المطلوبة على نفقة الجمعيات.

(3) الخدمات الاجتماعية والتثقيفية الأهلية المقدمة للطفل العامل: بينت نتائج تحليل السجلات قيام الجمعيات الأهلية بتنظيم وتنفيذ عدد من الندوات واللقاءات التثقيفية فى مجال مناهضة عمالة الأطفال بلغ عددها 24 ندوة توعية، استفاد

منها 70% من السيدات و 30% من الرجال، ودارت هذه اللقاءات حول الموضوعات الآتية:

- المخاطر الاقتصادية والصحية لعمالة الأطفال.
- المشروعات الصغيرة ودورها في تنمية المجتمع.
- حقوق الطفل.
- دور الصندوق الاجتماعي في الحد من مشكلات الفقر.
- كما قامت الجمعيات بتنظيم عدد 5 لقاءات توعوية مع أصحاب الأعمال، والذين تعتمد أعمالهم على تشغيل صبية، وكان الغرض من هذه اللقاءات هو توضيح الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عمل الأطفال في سن مبكر، وخطورة تشغيل أطفال قبل سن 12 سنة والعقوبات المترتبة على ذلك، واستفاد من هذه اللقاءات 100 صاحب عمل بواقع 20 صاحب عمل في كل ندوة، روعى تغييرهم من لقاء لآخر، رغبة في تغطية معظم أصحاب العمل على مدار عامين.
- أما عن الأنشطة الترفيهية، فقد نظمت الجمعيات الأهلية 32 يوم تجمع للأطفال العاملين، يقوم فيه الأطفال بممارسة كافة الأنشطة الاجتماعية والرياضية والترفيهية، كما تضمنت هذه الأنشطة القيام برحلات ترفيهية، واعتمدت الجمعيات في تنفيذ هذه الأنشطة على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الجمعيات، بالإضافة إلى الأنشطة المدعومة من قصر ثقافة الفيوم.
- وفي مجال الحقوق المدنية ساهمت الجمعيات في استخراج عدد 118 بطاقة رقم قومي للأطفال الذين بلغوا سن 16 سنة، كما تم استخراج 430

بطاقة رقم قومي لأولياء أمور الأطفال المشاركين في المشروع لتمكينهم من ممارسة حقوقهم الاجتماعية والسياسية، كان معظمهم من السيدات.

(4) برامج التدريب المهني المقدمة للطفل العامل: أوضحت نتائج تحليل السجلات وتقارير الأنشطة قيام الجمعيات بتنظيم عدد من برامج التدريب المهني للأطفال العاملين، كان الغرض منها هو: تقليل المخاطر الصحية التي يتعرض لها الأطفال، وكذلك تدريب الأطفال على مهن بديلة تخدم البيئة ويحتاج إليها السوق، على أن يعمل التدريب على تنمية الجوانب النقدية والابتكارية في شخصية الطفل، وتم حصر هذه البرامج في التالي: (برامج الرسم على الزجاج، التدريب على الخياطة والتريكو، التدريب على صناعة المخبوزات، التدريب على صيانة الأدوات الصحية وإصلاح الأجهزة الكهربائية المنزلية، التدريب على صناعة الأحذية).

(5) برامج تحسين الدخل المقدمة للطفل العامل: من خلال الدراسات السريعة التي أجرتها الجمعيات الأهلية لمعرفة نوعية وحجم المشكلات التي تعاني منها أسر الأطفال العاملين، تبين وجود كثير من الأسر التي تعاني من ظروف اقتصادية متدنية، والتي ترغب في الحصول على قروض ميسرة الفائدة؛ مما دفع الجمعيات إلى عمل اتفاقيات مع الصندوق الاجتماعي والجمعيات الأخرى العاملة في مجال الإقراض الصغير، لصرف قروض للأسر المحتاجة؛ نظراً لعدم رغبة الجهات الأجنبية الممولة لمشروعات مناهضة عمل الأطفال في صرف قروض للأسر المحتاجة، وعدم تضمين برامجها لأي أنشطة لتحسين الدخل. وبالرغم من شدة حاجة الأسر إلى القروض، ورغبة معظم الجمعيات العاملة في مجال الإقراض في صرف قروض لهذه الفئة؛ بيد أنه تبين عزوف معظم الأسر عن هذه القروض، فلم يستفيد منها سوى 31 سيدة بنسبة 3.8% من إجمالي أسر الأطفال المستفيدين من المشروع.

(ب) نتائج الدراسة الميدانية من وجهة نظر أرباب الأسر:

سوف تناقش في هذا الجزء نتائج الدراسة الميدانية من واقع استجابات
المبحوثين من أرباب أسر الأطفال العاملين عينة الدراسة وعددهم 200 مفردة:

أولاً: فاعلية الخدمات التعليمية المقدمة للطفل العامل:-

جدول (4)

يوضح فاعلية الخدمات التعليمية المقدمة للطفل العامل

ت	الوزن التكرار	التكرار	لا		إلى حد ما		نعم		العبارات
			%	ك	%	ك	%	ك	
2	0.1026 9	587	0	0	7	13	93. 5	18 7	تهتم الجمعية بحصر الأطفال المتسربين من التعليم
3	0.0955 2	546	0	0	26.5	54	73. 5	14 6	تعنى الجمعية بدراسة العلاقة بين العمل والانسحاب من التعليم
4	0.0862 4	493	13. 5	27	26.5	53	60	12 0	تقوم الجمعية بدمج المتسربين في التعليم مرة أخرى
1	0.1049 6	600	0	0	0	0	100	20 0	تفتح الجمعية فصول محو أمية لمن فاتهم سن التعليم
9	0.0628 1	359	47	94	26.5	53	26. 5	53	تحرص الجمعية على فتح مدارس صديقة للذين لم يلتحقوا بالتعليم
1	0.0491	281	73	14	13.5	27	13.	27	تقوم الجمعية بفتح

ن	المرجع الوزن	المرجع التكرار	لا		إلى حد ما		نعم		العبارات	
			%	ك	%	ك	%	ك		
0	6			6			5		مدارس صديقة للفتيات	
1	0.1049 6	600	0	0	0	0	100	20 0	تدفع الجمعية المصاريف الدراسية لغير القادرين	
7	0.0202 9	116	40	80	0	0	60	12 0	تشتري الجمعية الزي المدرسي لغير القادرين	
8	0.0699	400	40	80	20	40	40	80	تفتح الجمعية فصول تقوية للمعرضين لخطر التسرب	
5	0.0817 0	467	26. 5	53	13.5	27	60	12 0	تقوم الجمعية بمتابعة الأطفال المعرضين للتسرب في مدارسهم	
2	0.1026 9	587	0	0	6.5	13	93. 5	18 7	تحرص الجمعية على التوعية الوالدية بخطورة التسرب من التعليم	
6	0.0792 5	453	20	40	33.5	67	46. 5	93 0	تعمل الجمعية على تبادل الخبرات بين الأطفال المتسربين والمنظمين في التعليم	
2	0.1026 9	587	0	0	6.5	13	93. 3	18 7	تهتم الجمعية بفتح فصول محو أمية لأمهات الأطفال العاملين	
		571 6							الإجمالي	

تكشف نتائج الجدول (4) عن فاعلية الخدمات التعليمية التي تقدمها الجمعيات الأهلية للطفل العامل، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعبارات المقياس المرتبطة

بالخدمات التعليمية (34.692)، أما الانحراف المعياري فق د بلغ (7.209)، و في ذلك أشار 93.5% من الأسر إلى قيام الجمعيات الأهلية بسداد المصاريف الدراسية لغير القادرين، بهذا تتخذ الجمعيات الأهلية إجراءات وقائية ضد تسرب الأطفال من التعليم والذي ينتج في معظمه عن ضعف الحالة الاقتصادية للأسر، وعدم قدرتها علي الإيفاء بالالتزامات الدراسية، هذا ولم تغفل الجمعيات الحالة التعليمية لأسر الأطفال كمتغير مؤثر في استمرار أطفالهم في التعليم، حيث تقوم الجمعيات بفتح فصول لمحو أمية أمهات الأطفال بالتعاون مع الهيئة العامة لمحو الأمية و تعليم الكبار، وأجمع كافة المبحوثين علي فاعلية هذه الفصول بنسبة (100%).

أما الذين تسربوا من التعليم، فكان للجمعيات الأهلية دوراً مؤثراً في ذلك، حيث تتخذ الجمعيات الأهلية في هذا الشأن كثيراً من التدابير أهمها: دمج الأطفال في التعليم مرة أخرى، و أكد علي ذلك 86.5% من أسر الأطفال، و من خلال إطلاع الباحث علي سجلات الجمعية و جد أن هناك اتفاق مبرم بين الجمعيات الأهلية ومديرية التربية و التعليم، تقوم فيه مديرية التربية و التعليم بعمل امتحانات تحديد مستوى للأطفال المتسربين و الراغبين في العودة إلى التعليم مرة أخرى، و يشترط ألا يزيد سن المتسرب عن 15 سنة و هي نهاية مرحلة التعليم الأساسي، و في حالة عدم وجود أماكن للأطفال في المدارس العامة، تقوم الجمعية بفتح مدارس صديقة داخلها أيضاً و أكد علي ذلك 26.5% من المبحوثين، ولعل ذلك البروتوكول الذي تعقده الجمعيات الأهلية مع مديرية التربية و التعليم يؤثر علي وجود علاقات مفتوحة و متعددة المستويات بين المجتمعات الأهلية و المؤسسات الحكومية، حيث تتحمل المدارس نفقات أجور المدرسين و إمداد الدارسين بالكتب الدراسية داخل الجمعيات.

ولم يقف دور الجمعيات الأهلية مع الأطفال العاملي ن عند هذا الحد، بل أشار 60% من المبحوثين إلى قيام الجمعيات الأهلية بشراء الزي المدرسي لغير القادرين من الأطفال، بينما أشار 40% من المبحوثين إلى قيام الجمعية بفتح فصول تقوية مجانية للأطفال الذين تم دمجهم في التعليم أو الأطفال المعرضين لخطر التسرب.

ثانياً: فاعلية الخدمات الصحية المقدمة للطفل العامل:

جدول رقم (5)

يوضح فاعلية الخدمات الصحية المقدمة للطفل العامل

ن	الوزن المرجح	التكرار المرجح	لا		إلى حد ما		نعم		العبارات
			%	ك	%	ك	%	ك	
1	0.09912	600	0	0	0	0	100	20 0	تقدم الجمعية خدمات صحية للأطفال العاملين
4	0.09251	560	0	0	20	40	80	16 0	تقوم الجمعية بمتابعة الحالة الصحية للطفل العامل
3	0.09466	573	0	0	13. 5	27	86. 5	17 3	تستهدف الجمعية الرعاية الصحية المتكاملة للطفل العامل
7	0.07715	467	6.5	1 3	53. 5	10 7	40	80	تجرى الجمعية كشف طبي دورى على الأطفال

ت.ا	الوزن المرجح	التكرار المرجح	لا		إلى حد ما		نعم		العبارات
			%	ك	%	ك	%	ك	
1 1	0.04295	260	60	2 0	6.5	13	33. 5	67	تهتم الجمعية بالرعاية الصحية لأسر الأطفال العاملين
4	0.09235	559	7	1 4	6.5	13	86. 5	17 3	تقوم الجمعية بعمل التحاليل الطبية للأطفال العاملين
1 2	0.0408	247	60	2 0	6.5	13	33. 5	67	تقوم الجمعية بتدريب الأمهات على الإسعافات الأولية
8	0.0683	414	40	8 0	13	26	47	94	تتحمل الجمعية نفقات العلاج في حالة الإصابات
9	0.0637	386	33. 5	6 7	40	80	26. 5	53	تساهم الجمعية في علاج الحالات الحرجة
1 0	0.06162	373	33. 5	6 7	46. 5	93	20	40	تتحمل الجمعية مصاريف إجراء العمليات الجراحية للأطفال
2	0.0948	574	6.5	1 3	0	0	93. 5	18 7	تطالب الجمعية بالتأمين الصحي للأطفال العاملين

ن	الوزن المرجح	التكرار المرجح	لا		إلى حد ما		نعم		العبارات
			%	ك	%	ك	%	ك	
5	0.09036	547	0	0	26.5	53	73.3	147	تحرص الجمعية على توفير فريق طبي كفى للعمل مع الأطفال
6	0.0859	520	13.5	27	13	26	73.5	147	توفر الجمعية العلاج للأطفال بالمجان
		6053							الجملة

تبين نتائج الجدول (5) فاعلية الخدمات الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية للطفل العامل علي مقياس أرباب الأسر، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد (36.154) و بلغ الانحراف المعياري (7.203)، وجاءت عبارات البعد معبرة عن إجماع الباحثين من أرباب الأسر عينة الدراسة علي قيام الجمعيات الأهلية بتقديم خدمات صحية للأطفال العاملين، و تباينت استجابات الباحثين حول هذا الدور علي متصل الخدمات الصحية، بدءاً بالعمل مع المؤسسات الصحية الحكومية من أجل ضمان تأمين صحي شامل للأطفال العاملين و عبر عن ذلك 93.5% من الباحثين، و بين تقديم خدمات صحية فعلية للأطفال و أجمع علي ذلك كافة الباحثين بنسبة 100%.

وحول الخدمات الصحية المباشرة التي تقدمها الجمعيات الأهلية للأطفال العاملين، تباينت أيضاً استجابات الباحثين، و لعل هذا التباين جاء مرتبط بنوعية الاستفادة المحققة للباحثين، ففي حين إشارة 86.5% من الأسر عينة

الدراسة إلى قيام الجمعيات الأهلية بعمل تحاليل طبية كاملة للأطفال العاملين، أشار 73.3% منهم إلى حرص الجمعية علي توفير فريق طبي كفاء بداخلها، لإجراء الفحوص الطبية اللازمة و متابعة الحالات المرضية.

و في إطار الخدمات العلاجية المقدمة للطفل العامل، أسفرت نتائج الدراسة عن فاعلية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية أيضاً، حيث أكد 73.5% من أرباب الأسر حصولهم علي العلاج بالمجان من الجمعية، بينما أشار 47% منهم إلى مساهمة الجمعية في شراء الأدوية اللازمة، و لعل ذلك يرتبط إلى حد كبير بالميزانيات المخصصة لهذا الغرض بالنسبة لكل طفل، و التي عادة ما تكون موزعة شهرياً علي طول فترة المشروع.

و إن كان ثمة إشارات ودلائل واضحة علي فاعلية الخدمات التشخيصية و العلاجية أو قل الدور التشخيصي و العلاجي للجمعيات الأهلية في التعامل مع المشكلات الصحية للأطفال العاملين، فإن دورها الوقائي كان متوسطاً، حيث أشار 40% فقط من أسر المبحوثين إلى قيام الجمعيات بالكشف الدوري علي الأطفال، و من هنا نجد أن تدخل الجمعيات الأهلية ينعصر في معظم الحالات عند الحالات الحرجة، كما عبر 33.5% عن قيام الجمعيات بعمل دورات إسعافات أولية لأمهات الأطفال العاملين، و لعل ذلك يؤشر علي نجاح الجمعيات الأهلية في تنمية المهارات الصحية للأسر، بما ينعكس أثره في النهاية علي الأطفال أنفسهم.

ثالثاً: فاعلية الخدمات الاجتماعية و التثقيفية المقدمة للطفل العامل:

جدول رقم (6)

يبين فاعلية الخدمات الاجتماعية و التثقيفية المقدمة للطفل العامل

ت.ا	المرجع الوزن	المرجع التكرار	لا		إلى حد ما		نعم		العبارات
			%	ك	%	ك	%	ك	
1	0.0979	587	0	0	6.5	13	93.5	187	تنظم الجمعية لقاءات تنقيفية للأطفال العاملين
4	0.0891	534	6.5	13	20	40	73.5	147	تجرى الجمعية مسابقات رياضية للأطفال العاملين
8	0.06891	413	33.5	67	26.5	53	40	80	تعمل الجمعية على تبادل الخبرات بين الأطفال العاملين وغير العاملين
3	0.09127	547	6.5	13	13.5	27	80	160	تحرص الجمعية على تنمية المهارات الاجتماعية للطفل العامل
4	0.0891	534	6.5	13	20	40	73.5	147	تسعى الجمعية إلى إكساب الطفل مهارات التوافق الاجتماعي
8	0.06891	413	33.5	67	26.5	53	40	80	تقوم الجمعية بتنمية الجوانب الابتكارية في شخصية الطفل
6	0.08443	506	13.5	27	20	40	66.5	133	تهتم الجمعية بتنمية الجوانب النقدية في شخصية الطفل
2	0.09344	560	0	0	20	40	80	160	تنظم الجمعية رحلات ترفيهية للأطفال العاملين
9	0.05556	333	53.3	107	26.5	53	20	40	تحرص الجمعية على إقامة معسكرات

ن	الوزن المرجع	المرجع التكرار	لا		إلى حد ما		نعم		العبارات
			%	ك	%	ك	%	ك	
									للأطفال العاملين
5	0.08710	522	13.5	27	13.5	27	73.5	147	تسعى الجمعية إلى اكتشاف مواهب للأطفال وتعمل على تنميتها
7	0.07792	467	26.5	53	13.5	27	60	120	تكسب الجمعية الطفل معلومات حول البيئة
4	0.0891	534	6.5	13	20	40	73.5	147	تهتم الجمعية بتنمية القدرة على الاتصال والتعاون لدى الأطفال العاملين
3	0.09127	547	6.5	13	13.5	27	80	160	تكسب الجمعية الطفل القدرة على تكوين علاقات اجتماعية فعالة
		5993							الجملة

توضح نتائج الجدول (6) أن الجمعيات الأهلية لم تتجاهل الأنشطة الاجتماعية والمهارية، وما يمكن أن يحدث من أثر في تكوين شخصية الطفل، وتوجيهها الاتجاه الاجتماعي والنفسي السليم، لذا أسفرت الدراسة عن فاعلية الخدمات الاجتماعية والتنقيفية التي تقدمها الجمعيات الأهلية للأطفال و أسرهم، و كان المتوسط الحسابي مساوياً (37.462) بينما بلغ الانحراف المعياري (5.441) وانقسمت أنشطة الجمعيات في هذا المضمار إلى اتجاهين:

أولهما يتعامل مع أسر الأطفال مستهدفاً رفع وتنمية وعيهم بقضايا الطفولة، و متطلبات المراحل العمرية و السيكولوجية للطفل وأهم التحديات و المشكلات المرتبطة بكل مرحلة، ومهارات وطرق التعامل معها، فضلاً عن التركيز علي

المغارم الصحية و الاجتماعية و النفسية التي يتحملها الأطفال نتيجة الزج بهم في سوق العمل في سن مبكرة، ولهذا أشار 93.5% من المبحوثين إلى قيام الجمعيات بعقد ندوات تثقيفية بصورة منتظمة.

أما الاتجاه الثاني فكان ناحية الطفل العامل، الذي تقدم له الجمعية مجموعة من الأنشطة الاجتماعية و التثقيفية المتنوعة، و التي جاء أعلاها تنمية قدرة الطفل علي تكوين علاقات اجتماعية فعالة مع أقرانه، و أشار إلى ذلك 80% من أرباب الأسر عينة الدراسة، تلاها تنمية سمات التعاون و الإيجابية في شخصية الطفل و التي حصلت علي 73.5% من استجابات المبحوثين، هذا فضلاً عن حرص الجمعيات علي الاكتشاف المبكر لمواهب الأطفال و العمل علي تنميتها و بين ذلك 73.5% من المبحوثين أيضاً. وفي هذا الصدد كشفت الدراسة عن أن معظم الأنشطة الاجتماعية و التثقيفية التي تمارسها الجمعيات الأهلية مع الأطفال تعمل علي تنمية الجوانب النقدية في شخصية الطفل أكثر منها علي تنمية الجوانب الإبداعية و الابتكارية و أشار إلى ذلك 66.5% من المبحوثين.

وكما تباينت الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها الجمعيات الأهلية مع الأطفال؛ تباينت أيضاً الطرق و الوسائل التي تستخدمها الجمعيات الأهلية في ممارسة الأنشطة الاجتماعية و التثقيفية، ففي حين أكد 80% من أرباب الأسر عينة الدراسة علي قيام الجمعيات بتنظيم رحلات ترفيهية للأطفال العاملين، أشار 73.5% منهم إلى قيام الجمعيات بتنظيم مسابقات رياضية و ثقافية، أما المعسكرات الترفيهية و التعليمية فكانت قليلة و عبر عن ذلك 20% فقط من عينة الدراسة.

رابعاً) فاعلية برامج التدريب المهني المقدمة للطفل العامل:

جدول رقم (7)

يبين فعالية برامج التدريب المهني للأطفال العاملين

ب.أ	الوزن المرجح	التكرار المرجح	لا		إلى حد ما		نعم		العبارات
			ك	ك	ك	ك	ك	ك	
1	0.0859	600	0	0	0	0	100	200	تهتم الجمعية بالتدريب المهني للأطفال العاملين
1	0.0859	600	0	0	0	0	100	200	تحرص الجمعية على تدريب الأطفال في مهن غير تقليدية
2	0.0821	573	0	0	13.5	27	86.5	173	تهتم الجمعية بتنمية وتطوير الحرف التقليدية
3	0.0802	560	0	0	20	40	80	160	يستهدف التدريب تنمية القدرة على الابتكار والإبداع لدى الأطفال
2	0.0821	587	0	0	6.5	13	93.5	187	تحرص الجمعية على التدريب على صناعات جديدة يحتاجها السوق
3	0.0802	560	0	0	20	40	80	160	ساعد التدريب المهني على زيادة الإنتاج
4	0.0763	533	0	0	33.5	67	66.5	133	حقق التدريب المهني زيادة في دخل أسر الأطفال العاملين
3	0.0802	560	0	0	20	40	80	160	جود التدريب من مستوى الإنتاج
4	0.0763	533	0	0	33.5	67	66.5	133	تناسب التدريب مع قدرات المستفيدين
6	0.0649	454	6.	1	60	120	33.5	67	تميزت الأدوات

ن	الوزن المرجح	التكرار المرجح	لا		إلى حد ما		نعم		العبارات
			ك	ك	ك	ك	ك	ك	
			5	3					المستخدمة في التدريب بالتقنية العالية
5	0.0725	507	0	0	46.5	93	53.5	107	تميز القائمون على التدريب بالكفاءة العالية
2	0.0821	573	0	0	13.5	27	86.5	173	يعتمد التدريب على الحرف الجديدة على الخامات المتاحة في البيئة
7	0.0515	359	47	94	26.5	53	26.5	53	حقق التدريب تأثيراً ملحوظاً لدى المنتظمين في التعليم فقط
		6999							الجملة

ولما كانت معظم المخاطر التي يتعرض لها الطفل ترجع في الغالب إلى نقص التدريب؛ فقد كشفت نتائج الجدول (7) عن اهتمام الجمعيات ببرامج التدريب المهني المقدمة للأطفال العاملين، وكان المتوسط الحسابي مساوياً (40.307)، بينما بلغ الانحراف المعياري (4.973)، وأجمع المبحوثون علي أن معظم برامج التدريب المهني كانت برامج غير تقليدية، وكان الهدف منها هو تنمية وتطوير الحرف التقليدية، وعبر عن ذلك (86.5%) من أرباب الأسر، كما بينت الدراسة اعتماد البرامج التدريبية علي الخامات المتاحة في البيئة، واعتمدت منهجية التدريب علي تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية للطفل، وأكد ذلك (80%) من المستفيدين، وأشار (80%) أيضاً إلى فاعلية برامج التدريب المهني التي قدمتها الجمعيات الأهلية، مؤكداً علي أن التدريب المهني حسن من مستوي الإنتاج، وحققت زيادة ملحوظة في دخل أسر الأطفال المستفيدين.

وبالرغم من أن 53.5% من أرباب الأسر أكدوا على أن القائمين علي التدريب تميزوا بالكفاءة والفاعلية، إلا أن الأدوات المستخدمة في التدريب كانت ضعيفة من حيث المستوي التقني، وأشار إلى ذلك 66.5% من المبحوثين، وإذا كانت برامج التدريب المهني في الجمعيات الأهلية متاحة لكافة الأطفال العاملين المنتظمين في التعليم أو غير المنتظمين، فقد بينت الدراسة أن الأطفال المنتظمين في التعليم كانوا أكثر حظاً في الاستفادة من البرامج التدريبية، وأشار إلى ذلك 47% من المبحوثين.

وهنا حري بنا أن نشير إلى ملحوظة مهمة، هي أن ثمة أطفال في سوق العمل في مرحلة سنية مبكرة تبدأ من العام السادس، وأن من شروط التدريب المهني (تدريب الصبية) ألا يقل عمر الطفل عن 12 سنة، ومن هنا فإنه مازال هناك فئة من الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم من سن (6 – 12 سنة) ولم يحصلوا علي أي برنامج للتدريب المهني، وهو في اعتقادنا السن الأحوج إلى التدريب؛ لتفادي مخاطر العمل بشتي أنواعها، والحجة التي يسوقها الكثيرون ويعتبرها الباحث أنها غير مقبولة هي أن العمل في هذه المرحلة العمرية (6-12 سنة) غير مقبول وممنوع تماماً، بيد أنهم لم يقدموا أي استراتيجية أو منهجية مقبولة علمياً لمنع هؤلاء الأطفال من العمل المبكر، ويكتفون فقط بتقديم خدمات اجتماعية مؤقتة لهم في أماكن عملهم.

خامسا: فاعلية برامج تحسين الدخل:-

جدول رقم (8)

يوضح فعالية برامج تحسين الدخل المقدمة لأسر الأطفال العاملين

ت	الوزن المرجح	التكرار المرجح	لا		إلى حد ما		نعم		العبارات
			ك	ك	ك	ك	ك	ك	
5	0.0788	494	26.5	53	0	0	73.5	147	تقدم الجمعية مساعدات مادية للأطفال العاملين
7	0.0744	467	26.5	53	13.5	27	60	120	تقدم الجمعية مساعدات عينية للأطفال العاملين
10	0.0489	307	66.5	133	13.5	27	20	40	فتوفر الجمعية فرص عمل لأسر الأطفال العاملين
2	0.0914 0	573	0	0	13.5	27	86.5	173	تقرض الجمعية مشروعات صغيرة لأسر الأطفال
3	0.0870	546	13.5	27	0	0	86.5	173	تتناسب القروض مع قدرة الأسر على السداد
1	0.0936	587	0	0	6.5	13	93.5	187	وجدت القروض إقبالا شديداً من جانب الأسر
4	0.0808 7	507	0	0	46.5	93	53.5	107	تسند الجمعية إلى أسر الأطفال تنفيذ مشروعات صغيرة
9	0.0596	374	46.5	93	20	40	33.5	67	تنظم الجمعية

ن	الوزن المرجح	التكرار المرجح	لا		إلى حد ما		نعم		العبارات
			ك	ك	ك	ك	ك	ك	
	5								معارض محلية لتسويق المنتجات
8	0.0724	454	26.5	53	20	40	56.5	107	تشارك الجمعية في معارض على المستوى القومي
6	0.0765 6	480	0	0	60	12 0	40	80	ساعدت القروض على تحسين صحة الأسرة
6	0.0765 6	480	0	0	60	12 0	40	80	ساعدت القروض على استكمال الأطفال لتعليمهم
5	0.0786	493	0	0	53.5	10 7	46.5	93	ساعدت القروض في الحد من تسرب الأطفال من التعليم
4	0.0808	507	6.5	13	33.5	67	60	120	ساعدت القروض في تنمية المشروعات غير التقليدية
		6269							الجملة

تشير نتائج الجدول (8) إلى ضعف فاعلية برامج تحسين الدخل التي تقدمها الجمعيات الأهلية لأسر الأطفال العاملين، حيث بلغ المتوسط الحسابي

للبعد (36.154) أما الانحراف المعياري فكان مساوياً (5.669)، وسلكت الجمعيات الأهلية في مجال تحسين الدخل مسلكين، أحدهما يهتم بتقديم خدمات نقدية لأسر الأطفال، واستفاد من هذه البرامج (73.5%) من الأسر، والأخرى عينية واستفاد منها 60% من الأسر، و جاءت هذه المساعدات في شكل قروض صغيرة أو متناهية الصغر، لإقامة مشروعات صغيرة و أوضح ذلك 86.5% من المبحوثين، كما بينت الدراسة أن برامج الإقراض وجدت إقبالاً شديداً من أسر الأطفال بنسبة 93.5%، وأكد المبحوثين علي أهمية برامج الإقراض في تنمية المشروعات غير التقليدية 60%، كما أسهمت برامج الإقراض في الحد من تسرب الأطفال من التعليم 46.5%، وأوضح 86.5% منهم أن أقساط القروض تتناسب إلى حد كبير مع قدرة الأسرة علي السداد، علي الرغم من الإقبال الشديد الذي تشهده برامج الإقراض في الجمعيات، بيد أن هذه البرامج لم تسهم في تقديم حلول عملية لمشكلة البطالة والتعطّل، ولاسيما في الريف وبين ذلك 20 % من أرباب الأسر عينة الدراسة. من خلال ما سبق بالإضافة إلى الزيارات التي أجريناها إلى هذه الجمعيات فقد لاحظنا التالي:

1- أن معظم برامج مناهضة عمل الأطفال الممولة من جهات أو هيئات أجنبية لم تتضمن في أنشطتها أي برامج لتحسين الدخل وهنا تضطر الجمعيات إلى إحداث نوع من التكامل في مشروعاتها، كما حاولت الاستفادة من الهيئات العاملة في مجال الإقراض وخدمة أهداف المشروع وإعطاء أولوية الإقراض لأسر الأطفال العاملين.

2- علي الرغم من رغبة كثير من الأسر في الاستفادة من برامج الإقراض، بيد أنهم يواجهون كثيراً من التحديات التي تعوقهم عن الاستفادة من الإقراض وأولها ضرورة إيجاد ضامن ولاسيما موظف حكومة

3- إن حصول الأسر علي قروض لا يمنعه ا من تشغيل أطفالها، فليس ثمة علاقة بين الحصول علي قرض وعدم تشغيل الأطفال، ولكن تكمن العلاقة فقط في أن الحصول علي القرض يساعد إلى حد ما في استكمال الأطفال لتعليمهم وانتظامهم فيه، وأكد هذه العبارة 40 % من الأسر.

4- علي الرغم من أن الدراسة الميدانية أكدت على إقبال كثير من الأسر علي برامج الإقراض، بيد أننا لاحظنا - من خلال زيارة للجمعيات- أن معظم الأسر لا ترغب في القروض؛ ومنهم من يرجع ذلك لأسباب دينية، ومنهم من يعلل ذلك بارتفاع سعر الفائدة وعدم القدرة علي سداد الأقساط الشهرية

تاسعاً: بعض العلاقات المستنتجة من الدراسة الميدانية:

Bivariate Analysis

أسفرت الدراسة الميدانية عن مجموعة من العلاقات المستنتجة كما يوضحها جدول رقم (9)؛ والتي استخدمت فيها وسائل التحليل الإحصائي المناسبة لوحدة القياس المستخدم لقياس المتغيرات موضوع العلاقات، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (9)

يوضح العلاقات الارتباطية بين أبعاد المقياس

برامج تحسين الدخل	برامج التدريب المهني	الخدمات الاجتماعية	الخدمات الصحية	الخدمات التعليمية	(r) correlation (coefficient)
0.392	0.345	0.183-	0.415	1	الخدمات التعليمية
0.337	**0.520	0.065	1	0.415	الخدمات الصحية
0.018-	0.419	1	0.065	-0.183	الخدمات الاجتماعية
0.280	1	0.419	*0.520	0.345	برامج التدريب المهني
1	0.280	0.018	0.337	0.392	برامج تحسين الدخل

1- أسفرت الدراسة الميدانية عن وجود علاقة ارتباطية عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.03) بين الحالة التعليمية لرب الأسرة ودرجة الاستفادة من الخدمات التعليمية التي تقدمها الجمعيات الأهلية؛ وقد يرجع ذلك إلى المعتقدات الراسخة في القرية المصرية والمرتبطة بتوجهات الناس نحو العمل الأهلي، وربط الاستفادة منه بالحالة الاقتصادية للأسر؛ ومن هنا يشعر المتعلم وصاحب الوضع الاقتصادي الأفضل بالوصمة عندما يتوجه نحو إحدى الجمعيات لمحاولة الاستفادة من خدماتها، وجاء معامل ارتباط

بيرسون مساوياً (-0.214)، كما كشفت الدراسة وجود علاقة ارتباطيه عكسية بين الحالة التعليمية لرب الأسرة وعدد الأطفال العاملين فيها، فكلما زادت نسبة التعليم في الأسرة كلما قلت نسبة الأطفال العاملين فيها، وكان معامل الارتباط مساوياً (-0.217) وهو معامل دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.03)؛ ولعل ذلك يؤشر على أهمية التعليم والبرامج التثقيفية في تغيير اتجاهات الناس والحد من العمالة المبكرة للأطفال.

2- كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطيه طرية عند مستوى معنوية (0.04) بين نوع ودرجة خطورة المهنة التي يمارسها الطفل ومدى الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة بالجمعيات الأهلية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.201)، ويفسر ذلك بعدم وجود علاقة بين خطورة المهنة وزيادة الدخل، فمن الثابت أن أكثر الناس سعياً واستفادة من الخدمات الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية هم ذوى المهن الخطرة.

3- وفى هذا الصدد أيضاً أوضحت الدراسة وجود علاقة ارتباطيه طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.00) بين الحالة التعليمية للأسرة ودرجة خطورة المهن التي يمارسها الطفل من ناحية، ومدى الاستفادة من برامج التدريب المهني التي تقدمها الجمعيات الأهلية من ناحية أخرى، وبلغ معامل ارتباط بيرسون على التوالي (0.346) و(0.363)، ويمكن تليل تلك العلاقة بأن مستوى التعليم ودرجة الإحساس بخطورة المهن التي يمارسها الطفل يحفز الأسرة على الإسراع بدفع أبنائها إلى برامج التدريب والتأهيل التي تنظمها الجمعيات الأهلية تفادياً للمخاطر التي يمكن أن تحدث نتيجة لنقص التدريب، وبحثاً عن مهن بديلة أكثر أمناً وسلامة على أطفالهم.

4- وفى النهاية كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطيه قوية بين مناهضة الجمعيات الأهلية لعمالة الأطفال وبين توفر التمويل الأجنبي لهذه البرامج،

وكان معامل الارتباط مسـاويًا (0.592) وهو معامل دال عند مستوى معنوية (0.00)، ولعل ذلك يمثل ناقوس خطر على أن معظم برامج مناهضة عمل الأطفال معدومة الاستمرارية ومهددة بالتوقف فور توقف الجهات الأجنبية عن التمويل.

ومن خلال ما سبق طرحه من نتائج يمكن القول بفاعلية الخدمات الاجتماعية الأهلية المقدمة للطفل العامل والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

عاشرا: توصيات الدراسة:

من خلال ما سبق عرضه من نتائج ميدانية وأدبيات نظرية ارتبطت بدور الجمعيات الأهلية مع الأطفال العاملين ؛ يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

١ - مما لاشك فيه أن ثمة جهوداً وأموالاً ضخمة تم تخصيصها لمناهضة عمالة الأطفال ولاسيما في الآونة الأخيرة عقب الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها مصر مع الدول الأخرى، علي الرغم من كثافة هذه الجهود وضخامة تلك الأموال؛ بيد أننا لم نلمس سياسة واضحة ومحددة وموحدة لمناهضة عمالة الأطفال، وأن معظم الجهود تنفق لرعاية الأطفال العاملين وليس لمنعهم عن العمل؛ مما يترتب عليه مزيد من عمالة الأطفال، وتحايل كثير من الأسر على الجمعيات للاستفادة من الخدمات من خلال ادعائهم بأن أطفالهم يعملون؛ ومن ثم فإننا نوصى بضرورة وضع سياسة موحدة لمناهضة عمالة الأطفال، تلتزم بها كافة المنظمات في عملها مع الأطفال العاملين، وفي نظرنا لن يتحقق ذلك ما لم تتوحد مصادر التمويل وتصبح هناك جهة واحدة تمول وتضع السياسات وجهات أخرى تنفذ وتطبق السياسات.

٢ - تشير أدبيات العمل المدني إلى أن اهتمام هذه المنظمات بقضايا معينة لم تحركه بواعث التطوع والعمل الخيري ومصلحة المتضررين، بل يحركه

جهة وحجم التمويل المخصص لهذه القضية والذي غالباً ما تحدده الجهات الأجنبية الممولة، والتي تأتي بأجندات تم إعدادها بعيداً عن الواقع المحلي والقومي بعمق مشكلاته وخصوصية قضاياها وطرق حلها، ولهذا ارتبطت استمراريته بمواجهة المشكلات باستمرارية التمويل المخصص؛ الأمر الذي يجعلنا نوصي بالاعتماد على الذات والتركيز على الاستمرارية المحلية في كافة برامج مناهضة عمالة الأطفال، ووفق مؤشرات وضوابط دقيقة تكفل الاستمرارية للجهود المبذولة وحفاظاً على الأموال من الهدر والضياع، ولن يتحقق ذلك ما لم تتخلى الجمعيات الأهلية عن التمويل الأجنبي وتعتمد على الذات في ظل استراتيجية قومية موحدة يشارك المجتمع بأسره في تنفيذها بالجهد والمال والوقت.

٣ لمن تتمكن الجمعيات الأهلية وحدها من مناهضة عمالة الأطفال ما لم يكن هناك سياسات لمنع الاستغلال والتعنت الذي يمارسه أصحاب الأعمال ضد الأطفال العاملين لديهم، والذين غالباً ما يكون الأطفال هم مصدر التراكم الرأسمالي الذي يحققونه، ولعل تجارة الخردة وفرز الزبالة خير دليل على استغلال هؤلاء التجار للطفولة؛ لذلك نوصي بتفعيل كافة القوانين التي تمنع هذا الاستغلال، ويكون لمنظمات المجتمع المدني دوراً فعالاً في تنفيذ هذه السياسات وتوقيع العقوبات.

المراجع

- 1- مكتب العمل الدولي، القضاء علي أسوأ أشكال عمل الأطفال، (دليل عملي لاتفاقية منظمة العمل الدولية 182، الاتحاد البرلماني الدولي، 2002).
- 2- منظمة العمل الدولية، الطريق نحو العمل اللائق، (جنيف، مجلة عالم العمل، العدد 51، سبتمبر 2004) ص 13- 14.
- 3- أحمد عبد الله، أطفال برتبة عمال، من منشورات (مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية القاهرة)، 2001، ص 8 - 16.
- 4 Child Labor and Social Capital in the Mezzo System / [نصدا بث] صنيذك نيج جأ / أ ل أ / [نذجك 4 357 ' 2003 ' ج ' ج] [نذجك] /
- 5- ناهد رمزي، ظاهرة عمل الأطفال في الدول العربية، نحو إستراتيجية عربية لمواجهة الظاهرة، (القاهرة، المجلة القومية للطفولة والتنمية، المجلد الأول، 1998)، ص 21.
- 6- أحمد زايد وآخرون، ظاهرة عمالة الأطفال في محافظة الفيوم، بحث منشور في (المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة، 2006) ص 7.
- 7- نجوى إمام عمارة، العلاقة بين عمالة الأطفال وبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، 2002).
- 8- منال محمد محمود عبد العال، التحليل الفسيولوجي لعمالة الأطفال بمدينة القاهرة، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1997).

9- منال محمد عباس، الأبعاد الاجتماعية والبيئية لعمالة الأطفال ، دراسة
سوسولوجية في مدينة الإسكندرية، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية
الآداب جامعة الإسكندرية، 2004).

10- السيد فهمي علي محمد، البناء المتصدع وعلاقته ببعض الاضطرابات
النفسية لدي الطفل العامل، بحث منشور في، (المؤتمر العلمي السنوي -
الطفل والبيئة - معهد الدراسات العليا والطفولة، جامعة عين شمس،
مارس 2001).

11- زينب معوض الباهي، دور مركز رعاية وتنمية الطفل العامل في إشباع
الحاجات الاجتماعية والنفسية للطفل، بحث منشور في (المؤتمر العلمي
الرابع عشر للخدمة الاجتماعية - الجهود التطوعية والاحتراف المهني -
كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، مارس، 2001).

12- Children's Work Experiences (بحث في تجارب
الأطفال العاملين في مصر، 2003)

13- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، تقرير عن عمالة الأطفال في
مصر، (القاهرة، الهيئة العامة للتنظيم والإدارة، 2005م)

14- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عمالة الأطفال وعلاقتها بالدخل
الأسري، (التقرير السنوي، القاهرة، 1988)

15- وزارة الصحة والسكان، المسح الديموجرافي الصحي، القاهرة، 1992م.

16- The Economic Determinants of Fertility (بحث في
المتغيرات الاقتصادية لتحديد الخصوبة في
المنطقة الحضرية، 1986)

26- محمد عبد الحليم عمر، مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي للجمعيات الخيرية الأهلية، ورقة عمل مقدمة إلى (ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية في ج.م.ع، جامعة الأزهر، 1997) ص 57.

27- أحمد شفيق السكرى، المدخل في تخطيط الخدمات الاجتماعية، (القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1991)، ص 23.

28 - Human Service Planning, 3ث ' ص 6 ' 1988 ب [[] = نتيجته -

29 An Introduction to Social Planning In the Third World, 37 ' 1985 نذ : نذ [] ا ص 8 [] ا ته ح []

30 The Welfare State and Equality ص 1 ' 1982 نذ [] نتيجته [] لته = ج ح أ ص ' : نذ [] ا

31 - محروس خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص 64.

32 International Conference of Ministers Responsible for the Social Welfare ' 3 [] نتيجته [] ا ' 76 ' 1988 ب ا

33- أحمد شفيق السكرى: المرجع السابق، ص 27.

34- إقبال الأمير السمالوطى: تخطيط الخدمات الإنسانية، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1994)، ص 46.

35- قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996.

- 36- أماني عبد الفتاح، عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية (القاهرة، عالم الكتب، 2001م) ص 14
- 37- عادل عازر، الطفل المعرض للانحراف بحث في (القاهرة، المجلة القومية الصادرة من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد 2، المجلد 46، 2003) ص 52.
- 38- ثريا علي الديب، المخاطر البيئية وحماية حقوق الطفل (دراسة اجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال، بحث منشور في (المؤتمر السنوي لكلية الآداب، جامعة المنصورة، 2004) ص 3، 4.
- 39- خالد سليمان وسوسن عرفة، أضواء علي ظاهرة عمالة الأطفال مقارنة نقدية - (الكويت، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 2002 ص 26.
- 40- ' children Behavior and Development '، [ج] 40 [ب] 36، 1987، [ب] 36، [ب] 40
- 41- أحمد وهدان وآخرون، الأنماط الجديدة لتعرض الأطفال للانحراف، بحث منشور في (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1999) ص 156.
- 42- علا مصطفى، الأطفال العاملون في الحضر، بحث منشور في (المؤتمر السنوي للبحوث الاجتماعية، المجلد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعي والجنائية، القاهرة، مايو 2000) ص 6، 8.
- 43- علا مصطفى وآخرون الطفل في المناطق العشوائية (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1998) ص 203.

44- مني البرادعي، قصور التعليم وعمالة الأطفال، ورشة عمل، نظمتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع اليونيسيف، مارس 1995).

45- خالد سليمان وسوسن عرفة، المرجع سابق، ص 37.

6- الإستراتيجية القومية للقضاء علي عمل الأطفال، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة، 2007 ص 26.

Parental and Teacher Attitudes of
Children Working A Part- Time Job During
School ، [٣ بحث] ؛ 47
3٢٢ [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛
1996 ، 99

Programs Note Child labour
، [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛
، / ،
3 ، 2 ، 270 ، 2006 ص ؛ .

Child labor in New York City ، [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛
2006 [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛ [٣ بحث] ؛
16 ،

50- الإستراتيجية القومية للقضاء علي عمل الأطفال ، المرجع السابق،
ص 22.

51- المسح القومي لظاهرة عمل الأطفال في مصر، المجلس القومي للطفولة
والأمومة، 2001.